وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير و علوم تجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: إدارة أعمال

بعنوان:

دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد

"دراسة ميدانية في شركة سونلغاز النعامة"

من إعداد الطالب:
- بودينار عبد الوهاب

تحت إشراف الأستاذة:
الدكتورة: حريق خديجة

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 2022/09/13
أمام اللجنة المكونة من السادة:
الدكتور/ محمود العوني/ الدرجة العلمية/ رئيسا
الدكتور/ حريق خديجة/ الدرجة العلمية/ مشرفا
الدكتور/صرصار فاطمة زهرة/ الدرجة العلمية/ مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى

الوالدين أطال الله في عمرهما وحفظهم

كل إخوتي وأخواتي

كل من ساعدني في إنجاز العمل

بودينار عبد الوهاب

شكر وتقدير

الحمد والشكر الله الذي وفقني في إنجاز هذا العمل

نتقدم بالشكر الجزيل والامتنان والتقدير إلى الأستاذة الدكتورة "**حريق خديجة**" على إشرافها على هذا العمل وعلى وتوجيهاتها في جميع فترات إنجاز المذكرة.

نتقدم الجزيل الشكر والإمتنان والتقدير إلى كل أعضاء لجنة المناقشة.

الطالب: بودينار عبد الوهاب

الملخص:

تهدف الدارسة إلى التعرف على حوكمة الشركات والفساد خاصة الفساد المالي والإداري وثم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وتوزيع الإستبيان على عينة من موظفي شركة سونلغاز بولاية النعامة وثم معالجة الإستبيان ببرنامج الحزمة الإحصاءية spss ، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج: أن كل ما كانت هناك حوكمة تناقص الفساد ،وجود علاقة سلبية بين الحوكمة والفساد المالي والإداري.

الكلامات المفتاحية: حوكمة الشركات، الفساد، الفساد المالي والإداري .

Abstract:

The study aims to identify corporate governance and corruption, especially financial and administrative corruption, and then rely on the descriptive analytical approach and distribute the questionnaire to a sample of Sonelgaz company employees in the state of Naama, and then process the questionnaire with the statistical package spss program. There is a negative relationship between governance and financial and administrative corruption.

Keywords: corporate governance, corruption, financial and administrative corruption.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر	–
الإهداء	–
ملخص الدراسة	–
فهرس المحتويات	–
قائمة الجداول والأشكال	–
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: مدخل إلى حوكمة الشركات	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات	3
المطلب الأول: نشأة حوكمة الشركات	3
المطلب الثاني: تعريف الحوكمة وحوكمة الشركات	4
الفرع الأول: تعريف الحوكمة	4
الفرع الثاني: تعريف حوكمة الشركات	5
المطلب الثالث: خصائص حوكمة الشركات	6
المطلب الرابع: أهمية و أهداف حوكمة الشركات	7
الفرع الأول: أهمية حوكمة الشركات	7
الفرع الثاني: أهداف حوكمة الشركات	9
المبحث الثاني: مبادئ ومعايير ومحددات حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيقها	10
المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات	10
المطلب الثاني: معايير حوكمة الشركات	13
المطلب الثالث: محددات حوكمة الشركات	14
الفرع الأول: المحددات الداخلية	14
الفرع الثاني: المحددات الخارجية	15

المطلب الرابع: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	15
المبحث الثالث: النظريات المفسرة لحوكمة الشركات	17
المطلب الأول: نظرية وكالة	17
المطلب الثاني: نظرية حقوق الملكية	18
المطلب الثالث: نظرية تكاليف الصفقات	20
المطلب الرابع: نظرية أصحاب المصالح	20
خلاصة الفصل الأول	22
الفصل الثاني: مدخل إلى الفساد وآليات مكافحته	
تمهيد	25
المبحث الأول: ماهية الفساد	26
المطلب الأول: نشأة الفساد	26
المطلب الثاني: تعريف الفساد	27
المطلب الثالث: أنواع الفساد	28
المطلب الرابع: خصائص الفساد	31
المبحث الثاني: عوامل الفساد المالي والإداري	33
المطلب الأول: العوامل الإقتصادية	33
المطلب الثاني: العوامل الإجتماعية	33
المطلب الثالث: العوامل السياسية	34
المطلب الرابع: العوامل الإدارية والتنظيمية	35
المبحث الثالث: أثر الفساد المالي والإداري وآليات مكافحة الفساد	36
المطلب الأول: أثر الفساد المالي والإداري على الجانب الاقتصادي والاجتماعي	36
الفرع الأول: أثر الفساد المالي والإداري على الجانب الاقتصادي	36
الفرع الثاني: أثر الفساد المالي والإداري على الجانب الاجتماعي	37
المطلب الثاني: أثر الفساد المالي والإداري على الجانب السياسي والاداري	39
الفرع الأول: أثر الفساد المالي والإداري على الجانب السياسي	39

الفرع الثاني: أثر الفساد المالي والإداري على الجانب الاداري	39
المطلب الثالث: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات	41
المطلب الرابع: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات	45
خلاصة الفصل الثاني	48
الفصل الثالث: الجانب التطبيقي	
تمهيد	50
المبحث الأول: تعريف مؤسسة محل الدراسة و والآليات المستخدمة في الدراسة التطبيقية	51
المطلب الأول: تعريف شركة سونلغاز نعامة	51
المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة	51
الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة	51
الفرع الثاني: أداة الدراسة	52
المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات	54
المبحث الثاني: تحليل الاستبيان	60
المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة	60
المطلب الثاني: تحليل محور الحركة	66
المطلب الثالث: تحليل الوسط الحسابي والانحراف المعياري حول الفساد للإداري والمالي	67
المبحث الثالث: إختبار الفرضيات	69
المطلب الأول: إختبار الفرضية الرئيسية	69
المطلب الثاني: إختبار الفرضية الفرعية الأولى والثالثة	71
المطلب الثالث: إختبار الفرضية الفرعية الثانية والرابعة	73
الخلاصة	76
الخاتمة العامة	78
قائمة المراجع	83

قائمة الملاحق	–

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	إجابات الأسئلة ومستوى القبول	56
02	نتائج اختبار الثبات والصدق	58
03	يمثل اختباري التفرطح kurtosis واالتواءs	59
04	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	60
05	توزيع أفراد العينة حسب السن	61
06	توزيع افراد العينة حسب متغير المستوى العلمي	62
07	توزيع أفراد العينة حسب مدة الخدمة	63
08	نتائج متغير الحوكمة	64
09	نتائج عبارات الفساد إلداري والمالي	66
10	نتائج تحليل الإنحدار البسيط لإختبار الفرضية الرئيسية	70
11	نتائج تحليل الإنحدار البسيط لإختبار الفرضية الفرعية الأولى والثالثة	72
12	نتائج تحليل الإنحدار البسيط لإختبار الفرضية الفرعية الثانية والرابعة	74

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	.يوضح معايير حوكمة الشركات	14
02	يوضح أنواع الفساد المالي والإداري	31
03	يوضح الآليات الداخلية لحوكمة الشركات	45
04	يوضح الآليات الخارجية لحوكمة الشركات	47

المقدمة العامـــــة

تمهيد:

إن الفساد ظاهرة سلبية إنتشرت في كل دول العالم سواء المتقدمة والمتخلفة حيث سبب له معضلات في كل ميادين الحياة منه الإقتصاديه والإجتماعية والإداريه والسياسية.

ومن أنواع الفساد أكثر ضررا وخطورة هو الفساد المالي والإداري والذي حدث في كل المؤسسات بمختلف قطاعات التي تنتمي إليه، ويرجع إلى عوامل كثيرة ساهمت في ظهوره كضعف الأجور، ضعف الوازع الديني، ضعف الرقابة، انعدام المحاسبة، أيضا انتشار الرشوة والمحسوبية والمحاباة واختلاس المال العام، كما أن الفساد المالي والإداري حصل في العديد من الشركات في اقتصاديات دول العالم مختلفة مثل دول أسيوية في سنة 1997 والولايات المتحدة الأميركية أدى إلى إنهيار الشركات وبالتالي ضياع أصول المستثمرين وحقوق أصحاب مصالح أخرى وكل هذا ناجم عن غياب لحوكمة الشركات وهذه الانهيارات التي وقعت للشركات كانت سبب في ظهور حوكمة الشركات.

تحتوي حوكمة الشركات على مجموعة قوانين ومبادئ ومعايير ومحددات داخلية وخارجية وآليات داخلية وخارجية من خلالها تسير بها الشركة بطريقة رشيدة، وتهدف حوكمة الشركات إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات، تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة، الشفافية والنزاهة، المحافظة على جميع الأطراف الذين لهم حقوق في الشركة مثل أصحاب رأس مال(المستثمرين) والموظفين.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

1-الإشكالية:

ما هو تأثير الحوكمة في مكافحة الفساد الإداري والمالي ؟

من خلال الإشكالية الرئيسية نستنبط الأسئلة الفرعية:

الأسئلة الفرعية:

-هل يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للحوكمة على مكافحة الفساد المالي؟

-هل يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للحوكمة على مكافحة الفساد الاداري؟

2 – فرضيات الدراسة:

الفرضيات الرئيسية:

1- يوجد أثر ايجابي للحوكمة في مكافحة الفساد المالي والإداري.

2- يوجد ارتباط سلبي للحوكمة في مكافحة الفساد المالي والإداري.

الفرضيات الفرعية:

1- يوجد أثر ايجايي للحوكمة في مكافحة الفساد الإداري.

2- يوجد أثر ايجابي للحوكمة في مكافحة الفساد المالي.

3- يوجد ارتباط سلبي بين الحوكمة والفساد الإداري.

4- يوجد ارتباط سلبي بين الحوكمة والفساد المالي.

3- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة أنها تأكد على ضرورة استخدام الحوكمة الشركات في المؤسسات الإقتصادية وخاصة الجزاءرية من أجل الحد والكبح الفساد المالي والإداري.

4 -أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم حوكمة الشركات.

- التعرف على مصطلح الفساد وخاصة الفساد المالي والإداري.

- معرفة العوامل الفساد المالي والإداري وتأثيراته على جوانب الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الإدارية.

-معرفة دور أليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري.

5- مبررات اختيار موضوع:

- يتميز موضوع بأكثر تداول في اقتصاديات الدول العالم .

- رغبة في اكتشاف معلومات وتحصليها.

6- صعوبات دراسة:

-ندرة مراجع من ناحية كتب حوكمة الشركات.

- عزوف بعض الموظفين الإجابة عن الاستبيان.

7- منهج الدراسة:

لقد تم الإعتماد على منهج وصفي تحليلي في الدراسة.

8- الدارسات السابقة:

1-خرخاش جميلة، أثر تطبيق حوكمة الشركات في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الجزائرية، دراسة استشرافية، أطروحة دكتوراه، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، السنة 2017/2018.

تهدف الدراسة إلى التعرف على ماهية ومفهوم حوكمة الشركات في البنوك التجارية الجزائرية ومبادئها ومحدداتها عوامل التطبيق جيد لها، أيضا دراسة أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، وكذلك جوانب القوة المرتبطة بها، والتعرف على مدى فعاليتها ولتحقيق أهداف الدراسة قام باحث بتوزيع 120 الاستبيان على العينة من مجموعة البنوك التجارية الجزائرية ثم استرجاع 104 ومنه 99 صالحة للدارسة حيث توصلت الدراسة إلى:

- ليس هناك اتفاق على مفهوم حوكمة الشركات، وإنما هناك اتفاق على أن تطبيقها يعزز من كفاءة أداء المؤسسات والبنوك التجارية ويزيد من فعالية رقابة الداخلية لديها.

- هناك تأثير فعال لحوكمة الشركات على فعالية انظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية وعلى القرارات التي يتخذها.

2-بوالزليفة صابر، دور حوكمة الشركات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة بعض المؤسسات الصناعية بولاية سطيف- مذكرة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، السنة الجامعية2012/2013.

تهدف دراسة إلى معرفة واقع حوكمة الشركات الصناعية الجزائرية، أيضا معرفة علاقة حوكمة الشركات بالتنمية المستدامة من خلال معرفة تأثير حوكمة الشركات كمتغير مستقل على التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة كمتغير تابع ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قام باحث بتوزيع استبيان على 23 مؤسسة بحصة 3 استمارات على كل مؤسسة، أي ثم توزيع 69 استبيان، ثم استرجاع 62 منه 57 استمارة صالحة للدارسة حيث توصلت الدراسة إلى:

- تساهم حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية عن طريق جلبها لرؤوس أموال المحلية والأجنبية.

- وجود تأثير ايجابي لتطبيق حوكمة الشركات على تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

4- بوادو فاطيمة، بحوص نسيمة، أثر أخلاقيات المهنة في مكافحة الفساد الإداري – دراسة حالة خزينة ولاية تيارت- مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة ، المجلد 4، العدد 2، السنة2021.

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مصطلحي أخلاقيات المهنة والفساد الإداري وتبان طرق مكافحته، أيضا إبراز أثر أخلاقيات العمل من خلال التحلي بالقيم الأخلاقية الفردية للعاملين في مكافحة الفساد الإداري، ولتحقيق أهداف الدراسة لقد قام باحث بتوزيع 40 استبيان على العينة العشواية من فئة الإداريين في جميع خزينة ولاية تيارت وثم استرجاع 34 منه 33 صالحة للدارسة، حيث توصلت الدراسة إلى:

– أن للقيم الأخلاقية الفردية دور كبير في مكافحة الفساد الإداري.

– أن التمتع بأخلاقيات المهنة تبقى مشكلة فردية بالدرجة الأولى يجب العمل على تنميتها والأخد بذلك الضمير المهني في تأدية المهام ولو أن كل فرد يؤذي ما نسب له بإتقان فالأكيد سينعكس ذلك إيجابا على القضاء على آفة الفساد.

من خلال الدراسات السابقة ثم معرفة نقاط التالية:

– تطرقت أغلبية الدارسات السابقة إلى متغير مستقل وهو حوكمة الشركات.

– برغم وجود دراسة واحده تطرقت إلى متغير التابع وهو الفساد إلا أنه لم تتطرق إليه بتحديد بل تناولت جزء منه.

*** ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:**

– قمنا بالإسقاط كل ما تطرقنا إليه في فصلين نظرين الذي تضمنا حوكمة الشركات والفساد على دارسة تطبيقية بشركة سونلغاز النعامة.

9- هيكل الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدارسة قمنا بتقسيم باحثنا إلى ما يلي:

* **الفصل الأول** تطرقنا إلى حوكمة الشركات وثم تقسيم هذا الفصل إلى ثلات مباحث حيث أن المبحث الأول تناولنا ماهية حوكمة الشركات، والمبحث الثاني مبادئ ومعايير ومحددات حوكمة الشركات وأطراف معنية بتطبيقها، والمبحث الثالث النظريات مفسرة لحوكمة الشركات.

***الفصل الثاني** تطرقنا إلى الفساد وثم تقسيم هذا الفصل إلى ثلات مباحث حيث أن المبحث الأول تناولنا ماهية الفساد، والمبحث الثاني العوامل الفساد المالي والإداري، والمبحث الثالث أثر الفساد المالي والإداري وآليات مكافحة الفساد.

***الفصل الثالث** تطرقنا إلى دارسة تطبيقية حيث قمنا بدارسة تطبيقية في شركة سونلغاز النعامة ثم توزيع استبيان على موظفين شركة وثم معالجته برنامج تحليل حزمة احصائية spss وقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى

ثلاث مباحث حيث أن المبحث الأول تناولنا تعريف مؤسسة سونلغاز النعامة وآليات مستخدمة في دارسة تطبيقية، والمبحث الثاني الإجراءات منهجية وتحليل الاستبيان، والمبحث الثالث اختبار الفرضيات.

الفصل الأول:
مدخل إلى حوكمة الشركات

الفصل الأول: مدخل إلى حوكمة الشركات

تمهيد

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

المطلب الأول: نشأة حوكمة الشركات

المطلب الثاني: تعريف الحوكمة وحوكمة الشركات

الفرع الأول: تعريف الحوكمة

الفرع الثاني: تعريف حوكمة الشركات

المطلب الثالث: خصائص حوكمة الشركات

المطلب الرابع: أهمية وأهداف حوكمة الشركات

الفرع الأول: أهمية حوكمة الشركات

الفرع الثاني: أهداف حوكمة الشركات

المبحث الثاني: مبادئ ومعايير ومحددات حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيقها

المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات

المطلب الثاني: معايير حوكمة الشركات

المطلب الثالث: محددات حوكمة الشركات

الفرع الأول: المحددات الداخلية

الفرع الثاني: المحددات الخارجية

المطلب الرابع: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لحوكمة الشركات

المطلب الأول: نظرية وكالة

المطلب الثاني: نظرية حقوق الملكية

المطلب الثالث: نظرية تكاليف الصفقات

المطلب الرابع: نظرية أصحاب المصالح

الخلاصة

الفصل الأول: مدخل إلى حوكمة الشركات

تمهيد

إن المؤسسات الاقتصادية بعد الثورة الصناعية في أوروبا أصبحت مؤسسات كبرى، وهذا بسبب وجود مساهمين لهم رؤوس أموال ساهموا في تأسيس هذه المؤسسات، حيث ونظرا لكبر حجمها تم تعيين مجلس الإدارة من طرف المساهمين نيابة عنهم لإدارة المؤسسات، ولكن بعد مدة حصلت انهيارات مالية للمؤسسات أدت إلى إفلاسها بسبب غياب مبادئ ومعايير تدار بها، وكان هذا السبب الذي أدى إلى بروز مفهوم حوكمة الشركات.

وبهذا فإن حوكمة الشركات هي عبارة عن مبادئ ومعايير وآليات تسعى إلى ضمان حقوق أطراف متعلقة بالشركة من أجل تجسيد النزاهة والشفافية.

سنحاول البحث من خلال فصل مدخل إلى حوكمة الشركات التطرق إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** ماهية حوكمة الشركات.
- **المبحث الثاني:** مبادئ ومعايير ومحددات والأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.
- **المبحث الثالث:** النظريات المفسرة لحوكمة الشركات.

الفصل الأول: مدخل إلى حوكمة الشركات

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

إن حوكمة الشركات من المواضيع الحديثة التي يتم تداولها في الوقت الحالي، ويرجع هذا الاهتمام بسبب الانهيارات المؤسساتية التي مست كبريات المؤسسات الاقتصادية في العالم نتيجة تفشي الفساد المالي والإداري داخل المؤسسات مما أدى إلى ظهور حوكمة الشركات.

وسنسلط الضوء في هذا المبحث على كل من: نشأة حوكمة الشركات، تعريف الحوكمة وحوكمة الشركات، وخصائص وأهمية وأهداف حوكمة الشركات.

المطلب الأول: نشأة حوكمة الشركات

كلمة الحوكمة مشتقة من الأصل اللاتيني (Gobernare) وتعني التوجيه وكان يقصد بها توجيه السفينة، لكن الإشارة إلى هذا المصطلح في الأدبيات الاقتصادية يعود إلى عام 1776 عندما أكد آدم سميث في كتابه الشهير « ثروة الأمم » إلى حاجة فصل الملكية عن الإدارة. (عمر، 2017، صفحة 30)

في سنة 1932 ، أعد (Gardiner Meanse & Adolf Berle) تقريرا عن صورة أو عن شكل الشركة، وضحا فيه أن الشركات يمكن أن تصبح كبيرة لدرجة تستدعي فصل الملكية عن الرقابة، نظرا لأن حملة الأسهم هم الذين يملكون المنشأة، والمديرون يراقبون الشركة التي لا يستطيع مساهموها جماعيا في إنجاز القرارات اليومية اللازمة لتشغيل الأعمال، ولذلك فإن مجلس الإدارة المعين هو الذي يقوم بهذا العمل. (كيم، 2010، صفحة 26)

في سنة 1976 جاء دور كل من Jensen and Mecklings أصحاب جائزة نوبل في الإقتصاد وقدما تعريفا لهذه النظرية الشهيرة (نظرية الوكالة): نظرية الوكالة علاقة بموجبها يلجأ الشخص الرئيسي Principal صاحب الرأسمال لخدمات شخص آخر العامل Agent لكي يقوم بدله ببعض المهام، وهذه المهمة (العلاقة) تستوجب نيابة في السلطة. (سنوساوي، 2016، صفحة 04)

أما في سنة 1987 قامت اللجنة الوطنية والخاصة بالانحرافات بإعداد القوائم المالية بإصدار تقريرها المسمى Treadway Commission، والذي يتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد الحوكمة، وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية. (العابدي، 2016، صفحة 12)

لقد كانت البداية الحقيقية للاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات حينما أصدرت لجنة الأبعاد المالية لحوكمة الشركات (Cadbury) في ديسمبر 1992 تقريرها والمشكل من قبل مجلس التقارير المالية وسوق لندن للأوراق المالية بعنوان الأبعاد المالية لحوكمة الشركات (The Financial Aspects of Corporate

(Governance. ولقد أخذت حوكمة الشركات بعدا آخر بعد حدوث الأزمات المالية وإفلاس العديد من الشركات والفضائح المالية في كبريات الشركات الأمريكية في نهاية عام 2001.

وعلى المستوى الدولي يعتبر التقرير الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي Organization for Economic Cooperation and Development (OECD,1999) بعنوان: مبادئ حوكمة الشركات (Principle of Corporate Governance) هو أول اعتراف دولي رسمي بذلك المفهوم. (طلحة، 2012، صفحة 13)

أما في الجزائر فقد انعقد في جويلية 2007 أول ملتقى دولي ينعقد حول «الحكم الراشد للمؤسسة» وقد كان هذا الملتقى نقطة تحول فقد تبلورت فكرة إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة كأول توصية وخطوة عملية تتخذ، حيث يعتبر هذا الميثاق – الذي صدر سنة 2009– وسيلة لعملية مبسطة تسمح بفهم المبادئ الأساسية للحكم الراشد أو حوكمة الشركات قصد الشروع في طريق يهدف إلى تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع. (قطاف، 2019، صفحة 05)

من خلال ما سبق نستنتج النقاط التالية:

- أن حوكمة جذورها قديمة؛
- فصل الملكية عن الإدارة نتيجة ظهور المؤسسات الكبرى؛
- الانهيارات التي وقعت على مستوى المؤسسات العالمية أدت إلى ظهور حوكمة الشركات.

المطلب الثاني: تعريف الحوكمة وحوكمة الشركات

الفرع الأول: تعريف الحوكمة

الحوكمة لغـــة:

يعتبر لفظ الحوكمة مستحدثا في قاموس اللغة العربية، وهو ما يطلق عليه النحت في اللغة. فهو لفظ مستمد من الحكومة، وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعني هذه الكلمة من معانٍ، وتشير كتب أخرى إلى أنها كلمة مشتقة من التحكم أو المزيد من التدخل والسيطرة. وعليه فإن لفظ الحوكمة يتضمن العديد من الجوانب منها:

- **الحكمة:** ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.
- **الحكم:** وما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.
- **الاحتكام:** وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية، وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.

- **التحاكم:** طلبا للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين. (عمر، 2017، صفحة 31،32)

الحوكمة اصطلاحا:

فيما يلي سنورد مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المصطلح:

- **تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP (2012):** "الحوكمة هي ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تمكن الأفراد والجماعات من تحقيق مصالحها". (النصر، 2015، صفحة 45)
- **تعريف صندوق النقد الدولي:** "الحوكمة هي الطريقة التي بواسطتها تسيير السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة ما لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع". (عمري، 2017، صفحة 03)

الفرع الثاني: تعريف حوكمة الشركات

لقد تعددت تعاريف حوكمة الشركات نظرا إلى اختلاف وجهات نظر الباحثين والمفكرين:

- حوكمة الشركات بشكل عام هي: "مجموعة من القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة؛ حملة السندات، العمال، الموردين، الدائنين، والمستهلكين". (النصر، 2015، صفحة 64)
- **تعريف تقرير Cadbury:** "حوكمة الشركات هي نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب". (فرحان، 2011، صفحة 06)
- "هو نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية الذي عن طريقه يتم إدارة المؤسسة والرقابة عليها". (دهيمي، 2012، صفحة 04)
- **تعريف مؤسسة التمويل الدولية:** "حوكمة الشركات هي الهياكل والعمليات التي تساهم في توجيه ومراقبة الشركات وتتمحور حول العلاقات بين إدارة مجلس إدارة والمساهمين، والمساهمين ذوي أقلية وأصحاب المصلحة الآخرين، بحيث تساهم حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز أداء الشركات وزيادة فرص حصولها على رأس مال الخارجي". (عمري، 2017، صفحة 08)
- **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** "تعرفها بأنها مجموعة من العلاقات بين مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، بحيث توفر الحوكمة الهيكل التنظيمي الذي

يوحد أهداف الفئات في الشركة عن طريق الرقابة على أداء الإدارة". (صمود، 2020، صفحة 587)

- كما عرفت أيضا بأنها: "العمل بمبادئ الشفافية والمراقبة والمساءلة والمالية والإدارية داخل الشركات بما يحميها من أن تلقى ذات مصير الشركات المنهارة". (رشوان، 2017، صفحة 115)
- حوكمة الشركات هي: "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية". (حماد، 2005، صفحة 03)
- كما تعرف أيضا أنها: "مجموعة العلاقات التي تربط مسيري المؤسسات ومساهميها". (فلاق، 2015، صفحة 169)
- عرفت حوكمة الشركات بأنها: "ممارسة الإدارة الرشيدة من خلال مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحكم العلاقة بين إدارتها وحملة الأسهم والأطراف أخرى وأصحاب المصالح بالشركة، وذلك بهدف المحافظة على حقوق المساهمين وتعظيم ثرواتهم بشكل عادل مع دعم المستويات المختلفة لمجلس الإدارة". (رشوان، 2017، صفحة 115)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج النقاط التالية:

- حوكمة الشركات عبارة عن نظام؛
- تحتوي على مجموعة من معايير ومبادئ؛
- تؤكد حوكمة الشركات على الرقابة؛
- تنظيم العلاقة بين أطراف متعلقة بالشركة؛
- تسعى إلى ضمان حقوق أطراف متعلقة بالشركة؛
- تهدف إلى تحقيق الشفافية والنزاهة.

المطلب الثالث: خصائص حوكمة الشركات

هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوفر في الشركات وتساعد على تكامل الجوانب الفكرية بها وهي كالآتي: (زيتوني، 2019، صفحة 189)

- **الانضباط:** الانضباط الذاتي والالتزام بالقوانين؛
- **الشفافية:** تقديم صورة تشمل استقلالية مجلس الإدارة واللجان المختلفة؛

- **المساءلة:** إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة؛
- **العدالة:** أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في الشركة؛
- **المسؤولية:** أي وجود مسؤولية أما جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة.

المطلب الرابع: أهمية وأهداف حوكمة الشركات

الفرع الأول: أهمية حوكمة الشركات

إن أهمية حوكمة الشركات لقيت اهتماما نتيجة الانهيارات المالية التي حصلت على مستوى المؤسسات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، والنقاط التالية توضيح جيد للحوكمة: (صوشة، 2020، الصفحات 20-21)

تخفيض المخاطر المالية والإدارية التي تواجه الشركات وتهدد بقاءها؛

- رفع مستوى أداء الشركات مما يعود بالإيجاب على المساهمين من جهة، ودفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي في الدول التي تنتمي إليها هذه الشركات من جهة أخرى؛
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات المحلية؛
- زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها؛
- الرفع من الشفافية والدقة الوضوح في القوائم المالية مما يزيد ثقة المستثمرين في المؤسسة ويشجعهم على زيادة استثماراتهم فيها مما يرفع قيمة أسهمها؛
- زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع.

أهمية حوكمة الشركات على مستوى الشركة: (مجيلي، 2018، صفحة 24)

- تحسين أداء الشركات وتعظيم قيمتها الاقتصادية وقدراتها التنافسية وذلك من خلال الإدارة الأكثر كفاءة للاستغلال الأمثل للموارد وسياسات العمالة جيدا؛
- توفير مصادر التمويل باعتبار أن اعتماد الشركات لضوابط وأسس يمكّن المستثمرين من الحصول على ما يضمن لهم عائدا على استثماراتهم، الأمر الذي يوجه التمويل إليها بما يوفر للشركات الإمكانيات الكاملة لنموها؛
- تدعيم المركز التنافسي للشركة، حيث أن تحسين تطبيق الحوكمة داخل الشركات يحسن من قدرتها على عقد الصفقات لتحسين سمعتها في السوق؛
- تحسين الممارسات المالية والمحاسبية والإدارية في الشركة.

الفصل الأول: مدخل إلى حوكمة الشركات

أهمية الحوكمة على مستوى المساهمين:

وتتجلى أهميتها في النقاط التالية: (العابدي، 2016، الصفحات 25-26)

- تساعد على ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغييرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركات في المستقبل؛
- الإفصاح الكامل عن أداء الشركات والوضع المالي والقرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا؛
- تساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات.

أهمية الحوكمة على مستوى أصحاب المصالح الآخرين:

ويمكن أن نبرز أهمية الحوكمة في إدارة العلاقة مع أصحاب المصالح فيما يلي: (سنوساوي، 2016، الصفحات 32-33)

- تساهم في رفع مستوى أداء الشركة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية من خلال العلاقة الوثيقة والقوية التي تساهم في بنائها بين إدارة الشركة والعاملين بها، مورديها، ودائنيها وغيرهم؛
- يظهر جليا أن حوكمة الشركات لا تقتصر على تحقيق مصالح الملاك فحسب، وإنما تتعدى ذلك إلى حماية مصالح جميع الأطراف ذوي العلاقة بالشركة، وهذا بالضرورة سوف ينعكس بالإيجاب على الاقتصاد ككل، ويتحقق ذلك من خلال السعي لتحقيق الأهداف التي حملتها حوكمة الشركات.

أهمية الحوكمة في الجانب المحاسبي والرقابي:

أهمية الحوكمة في الجانب المحاسبي والرقابي بما يلي: (أصلان، 2015، صفحة 28)

- محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى؛
- تحقيق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركة بدءًا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى مستوى للعاملين فيها؛
- تفادي وجود أخطاء عمدية أو انحراف متعمد أو غير متعمد ومنع استمراره أو العمل على تقليله إلى أدنى قدر ممكن، وذلك باستخدام النظم الرقابية المتطورة؛
- تحقيق الاستفادة القصوى من النظم المحاسبية والمراقبة الداخلية، وتحقيق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج؛
- تحقيق قدر كافٍ من الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية؛

- ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجية، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين.

أهمية حوكمة الشركات على المستوى القانوني:

على المستوى القانوني ، تتمثل في قدرة المعايير التي تقوم عليها حوكمة الشركات على الوفاء بحقوق جميع أصحاب المصلحة في الشركة ، مثل المساهمين والمقرضين والموظفين وغيرهم. تنظم هذه القوانين والمعايير العلاقة بين الأطراف المهتمة بالشركة والمهتمين بالاقتصاد ككل. (حساني، 2012، الصفحات 9-10) بتصرف

الفرع الثاني: أهداف حوكمة الشركات

إن الهدف العام من حوكمة الشركات هو تجسيد النزاهة مع ضمان حقوق الأطراف المتعلقة بالشركة وعليه ستكون الأهداف في النقاط التالية: (درويش، 2007، صفحة 32)

- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء؛
- تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات؛
- إيجاد الهيكل الذي تُحدَّد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأهداف؛
- المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة الشركة والمساهمون ممثلين في الجمعية العمومية للشركة؛
- عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه؛
- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة؛
- تمكين الشركات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب؛
- إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين والاضطلاع بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات.

المبحث الثاني: مبادئ ومعايير ومحددات حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيقها

إن حوكمة الشركات تنطوي على مجموعة من القواعد والمعايير، يتم من خلالها تطبيق الحوكمة في الشركة.

في هذا المبحث سنسلط الضوء على أربعة مطالب وهي: مبادئ حوكمة الشركات، معايير حوكمة الشركات، محددات حوكمة الشركات، وأخيرا الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.

المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات

لقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) بتأسيس ستة مبادئ:

1. ضمان توافر إطار فعال لحوكمة الشركات:

يجب أن يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة أسواق الأوراق المالية وأن يتوافق مع دور القانون ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والالتزام بتطبيق القانون. (كرمية، 2010، صفحة 09)

ولكي يتم ضمان وضع إطار فعال لحوكمة الشركات هناك مجموعة من الإرشادات والعوامل يجب أخدها بعين الاعتبار وهي: (عمري، 2017، صفحة 14)

- ينبغي وضع إطار حوكمة الشركات بهدف التأثير على الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق؛
- ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات في التنظيم واضحة مع ضمان خدمة المصلحة العامة؛
- ينبغي أن يكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية النزاهة للقيام بواجباتها بطريقة موضوعية.

2. حماية حقوق المساهمين:

ينبغي أن يضمن إطار حوكمة الشركات الفعال أدوات حماية تسهل ممارسة حقوق المساهمين، مثل حق نقل ملكية الأسهم، وانتخاب مجلس الإدارة، وحق الحصول على أرباح الأسهم، وحق المشاركة والتصويت في اجتماع الهيئة، حق الاطلاع على القوائم المالية. وإن أهم ما أكدت عليه قواعد الحوكمة حقوق المساهمين في الحصول على المعلومات اللازمة عن الشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم كما يجب أن يحصل المساهمون على معلومات كافية حول القرارات التي تخص أي تغييرات جوهرية في الشركة مثل: تعديل النظام الأساسي أو عقد التأسيس، وإصدار أسهم إضافية، وأي عمليات استثنائية كبيع أصول الشركة. (الحياري، 2017، صفحة 18)

3. المعاملة العادلة للمساهمين:

ينص المبدأ الثالث من مبادئ التعاون الاقتصادي والتنمية: ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يتضمن معاملة عادلة لكافة المساهمين بما في ذلك المساهمين الأقلية والمساهمين الأجانب، مع إتاحة الفرصة لكل المساهمين الحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم. ومن بين الوسائل التي يتسنى للمساهمين استخدامها لفرض حقوقهم هي القدرة على إقامة الدعاوى القانونية ضد المديرين وأعضاء مجلس الإدارة عند تطبيق هذا المبدأ يجب الالتزام بالإرشادات التالية: (عمري، 2017، صفحة 16)

- يجب معاملة كافة المساهمين حملة نفس طبقة الأسهم معاملة متساوية؛
- يجب منع عمليات تداول الأسهم التي تستند إلى معلومات داخلية، وكذا منع أية عمليات للتبادل تستهدف مصالح الأشخاص ذوي العلاقة بالشركة، أي منع عمليات تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح والشفافية،
- يجب أن يُطلب من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين بالشركة أن يفصحوا لمجلس الإدارة عما إذا كانت لهم –سواء بشكل مباشر وغير مباشر– أي مصلحة مادية في أي عملية أو موضوع يمس الشركة بشكل مباشر.

4. دور أصحاب المصالح:

- يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسيها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وأصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة؛
- ينبغي أن يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون؛
- حينما يحمي القانون حقوق أصحاب المصالح فإن أولئك ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم؛
- يجب أن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء؛
- وحينما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركة يجب أن تُكفَل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك. (سوليفان، 2003، الصفحات 149–150)

5. الإفصاح والشفافية:

ينبغي أن يضمن إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن كافة المسائل الهامة المرتبطة بالشركة، بما في ذلك المركز المالي، حقوق الملكية، وأسلوب ممارسة حوكمة الشركات وهذا ما يعزز مبدأ الشفافية. (كروش، 2021، صفحة 212)

كما ينبغي أن يشمل الإفصاح المعلومات التالية: (براهمة، 2014، صفحة 33)

- النتائج الاستثمارية ونتائج التشغيل الخاصة بالشركة؛
- أهداف الشركة؛
- ملكية أسهم الأغلبية وحقوقهم في التصويت؛
- أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين؛
- سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الأساسيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم ومدى استقلالهم؛
- العمليات المتعلقة بأطراف من أصحاب المصالح في الشركة أو أقاربهم؛
- المخاطر الجوهرية المتوقعة؛
- الموضوعات المادية والجوهرية المتعلقة بالعاملين وأصحاب المصالح الأخرين؛
- هياكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات و مضمون قانون الحوكمة وأسلوب تنفيذه.

العلاقة بين الحوكمة والإفصاح: تنحصر العلاقة بينهما في العناصر التالية: (كروش، 2021، صفحة 212)

- **ضرورة الإفصاح بالنسبة لحوكمة الشركات:** يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أهم مبادئ الحوكمة الواجب الاهتمام بها لأن الشركات تحتاج إلى مستوى عالٍ من الإفصاح وموثوقية المعلومات وكفايتها لتحقيق التوازن بين الأطراف أصحاب المصالح، وإمكانية تطبيق مساءلة الأطراف داخل الشركة على قراراتهم التسييرية.
- **تأثير الحوكمة على الإفصاح:** وذلك من خلال الاهتمام بالمعلومات غير المالية، كميةً كانت كحصة الشركة في السوق وعدد العمال، أو وصفية كالمستوى التنافسي في السوق، كذلك التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي بغية الوصول إلى كفاءة سوق رأس المال والحد من مشكل عدم تماثل المعلومات، وتدعيم الإفصاح الإلكتروني.

1. مسؤوليات مجلس الإدارة:

يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تتم مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين، وهذا بالإضافة للمسؤوليات التالية: (العابدي، 2016، صفحة 33)

أ. يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توفر كامل للمعلومات وكذلك على أساس النوايا الحسنة وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يسعى لتحقيق مصالح المؤسسة والمساهمين؛

ب. يجب أن يعمل مجلس الإدارة على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين؛

ج. يضمن مجلس الإدارة التوافق بين القوانين السارية، وأن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح.

المطلب الثاني: معايير حوكمة الشركات

لقد قامت العديد من المنظمات والهيئات الدولية بوضع معايير محددة لتطبيق الحوكمة على المستوى الدولي من بين أهم هذه المعايير ما يلي:

1. معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية:

وضعت لجنة بازل في عام 1999 تعليمات وإرشادات تتعلق بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، وأهم هذه التعليمات هي: (دهيمي، 2012، صفحة 08)

أ. وضع مواثيق شرف بين المؤسسات لتحقيق وتطبيق التصرفات الجيدة بين هذه المؤسسات؛

ب. وضع إستراتيجية للشركة بمشاركة ومساهمة الأفراد فيها؛

ج. تحديد وتوزيع مسؤوليات مراكز اتخاذ القرار بين أفراد المجلس؛

د. إيجاد نظام يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة؛

هـ. إيجاد صيغ وآليات تبين نوع وشكل التعاون بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات؛

و. إيجاد نوع من المراقبة لمركز المخاطر مثل (كبار المساهمين؛ والإدارة العليا)؛

ز. تطبيق العدالة والمساواة عند توزيع الحوافز المادية والإدارية سواء بين المديرين أو الموظفين سواء كانت الحوافز مادية أو ترقيات أو إدارية؛

ح. ضمان توفير وتدفق المعلومات المناسبة.

2. معايير مؤسسة التمويل الدولية:

في عام 2003 وضعت المؤسسة التابعة للبنك الدولي قواعد وأسس ومعايير مالية وإدارية هدفها دعم الحوكمة داخل المؤسسات وأهم هذه الأسس هي: (دهيمي، 2012، الصفحات 8-9)

أ. يجب أن تكون الممارسات داخل الشركات جيدة مقبولة؛

ب. إيجاد خطوات جيدة تتضمن توفر أدوات التحكم الجيد الجديدة في الشركات؛

ج. تقديم إسهامات أساسية لتطوير وتحسين أنظمة التسيير الجيد محليا؛

د. القيادة الجيدة.

شكل 1. يوضح معايير حوكمة الشركات

(المصدر: اعتماد الباحث على المعلومات التي تم ذكرها سابقا)

المطلب الثالث: محددات حوكمة الشركات

من أجل الاستفادة من مزايا تطبيق حوكمة الشركات توجد مجموعتان لمحددات حوكمة الشركات.

الفرع الأول: المحددات الداخلية

تتجلى في النقاط التالية: (عواق، 2015، صفحة 148)

أ. القواعد والتعليمات والأسس التي تحدد أسلوب وشكل القرارات داخل الشركة؛

ب. توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين قصد تجفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف؛

ج. الحوكمة تؤدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني؛

د. زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار؛

هـ. العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين؛

و. العمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاصة، وخاصة قدرته التنافسية؛

ز. مساعدة المشروعات على تمويل مشاريعها وتحقيق الأرباح؛

ح. خلق فرص العمل.

الفرع الثاني: المحددات الخارجية

ويشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين التي تتضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العوائد الاجتماعية والعائد الخاص، وتتمثل المحددات الخارجية فيما يلي: (فداوي، 2014، صفحة 57)

أ. القوانين في اللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قوانين الشركات، قوانين سوق المال، القوانين المتعلقة بالإفلاس، وأيضا القوانين التي تنظم المنافسة والتي تعمل على منع الاحتكار؛

ب. وجود نظام مالي جيد بحيث يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع الشركات على التوسع والمنافسة الدولية؛

ج. كفاءات الهيئات والأجهزة الرقابية، مثل هيئات سوق المال، البورصات، وذلك عن طريق إحكام الرقابة على الشركات، والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها وأيضا وضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشركات؛

د. دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية التي تتضمن عمل الأسواق بكفاءة. وتتمثل هذه المؤسسات غير الحكومية في جمعيات المحاسبين والمراجعين ونقابات المحامين على سبيل المثال.

المطلب الرابع: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

توجد أربعة أطراف رئيسية معنية بتطبيق حوكمة الشركات وهي تتمثل فيما يلي:

1. المساهمون:

يعتبر المساهمون الطرف الذي يقوم بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم، وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وتعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم. (فداوي، 2014، صفحة 43)

2. مجلس الإدارة:

وهو يمثل المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح ويقوم باختيار المديرين التنفيذيين (من توكل إليهم السلطة اليومية لأعمال الشركة)، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم. كما يقوم برسم السياسة العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين. (فلاق، 2015، صفحة 170)

3. الإدارة:

وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم الأرباح وزيادة قيمتها، بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين والإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، ولذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم من يقوم بتنفيذ رغبات المساهمين. (العابدي، 2016، صفحة 28)

4. أصحاب المصالح:

إن كلا من الدائنين، والموردين والعملاء والعمال والموظفين ضمن مجموعة الأطراف الذين لهم مصالح داخل الشركة. ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون مثلا يهتمون بمقدرة الشركة على السداد في حين يهتم العمال والموظفون بمقدرة الشركة على الاستمرار. (قطاف، 2019، صفحة 36)

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لحوكمة الشركات

إن نشأت حوكمة الشركات كانت من خلال عدة النظريات أدت إلى ظهورها. في هذا المبحث سنسلط الضوء على نظرية الوكالة ونظرية حقوق الملكية ونظرية تكاليف الصفقات ونظرية أصحاب المصالح.

المطلب الأول: نظرية وكالة

تعريف نظرية الوكالة:

كان (Jensen and Mekling) من السباقين الذين تناولوا النظرية بهذا المصطلح، فعرَّفوها على أنها: "تعاقد بين عدة أطراف وفيه المالك أو الأصيل (الموكل) يوكل أو يفوض أطرافا آخرين (موكلين) من أجل تنفيذ المهام، وبالتفويض تصبح لهم سلطة القرار"، فنظرية الوكالة هي: "عقد يلزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص (الموكل أو المساهم) شخصا آخر (الوكيل أو المسير) من أجل القيام بأعمال باسمه، بما يؤدي إلى تفويض (الموكل الرئيس) جزء من سلطة اتخاذ القرار للوكيل". (عمر، 2017، صفحة 17)

فروض نظرية وكالة:

- يتميز كل من الأصيل والوكيل بالرشد الاقتصادي ويسعى إلى تعظيم منفعته الذاتية؛
- اختلاف أهداف وأفضليات كل من الأصيل والوكيل، ففيما يسعى الأول إلى الحصول على أكبر قدر من جهد وعمل وتصرفات الوكيل مقابل أجر معقول، فإن الوكيل يسعى إلى تعظيم منفعته من خلال الحصول على أكبر قدر من المكافآت والحوافز والمزايا مع بذل جهد أقل؛
- اختلاف المخاطرة التي يتحملها كل من الأصيل والوكيل، ويرجع ذلك إلى:

- عدم قدرة الأصيل على متابعة وملاحظة أداء وقرارات وتصرفات الوكيل بصورة مباشرة نتيجة معايشة الأخير لظروف العمل ومشاكله، والإلمام بخصائص التنظيم؛
- اختلاف الخلفية التدريبية والخصائص الشخصية لكل من الأصيل والوكيل؛
- اختلاف إمكانية التوصل إلى المعلومات وفهمها لكل من الأصيل والوكيل. (حماد، 2005، الصفحات 46-47)

مشاكل الوكالة:

تتعرض الوكالة لنوعين أساسيين من المشاكل هما:

1- **مشكلة التخلخل الخلقي:** تنشأ عندما لا يستطيع الأصيل ملاحظة أداء الوكيل (اختيارية)، وعندما تختلف تفضيلات كل من الأصيل والوكيل حول البدائل المتاحة للاختيار.

2- مشكلة التخلخل العكسي (الاختيار العكسي): تنشأ عندما تكون لدى الوكيل القدرة على الحصول على المعلومات الخاصة بالنتائج وذلك قبل قيامه بالأداء أو الاختيار في الوقت الذي لا تتوفر فيه للأصيل هذه المعلومات. (درويش، 2007، صفحة 74)

3- تكاليف نظرية الوكالة:

إن عقد وكالة يتضمن مجموعة من التكاليف وهي كما يلي: (عميروش، 2019، صفحة 04) **تكاليف الرقابة:** يقوم بهذا الأصيل للحد من السلوك الانتهازي للمسير؛

- **تكاليف الالتزام:** يتعهد بها المسير لإرضاء المالك الذي يبحث عن مصالحه؛
- **الخسارة المتبقية:** عبارة عن تكاليف ضياع الفرصة للملاك في نفس الوقت يتحملونها بسبب تضارب المصالح فيما بينهم ولا يمكن تحقيق رقابة مطلقة على المسيرين.

المطلب الثاني: نظرية حقوق الملكية

إن هذه النظرية تمتد أصولها إلى الأبحاث التي قام بها كل من Aichein & Demtez اللذان قاما بأبحاث سنة 1973، حيث بيَّنا من خلال دراستهما التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بين الأشخاص، وأن هذا التفاعل بينهم يمثل تبادل في حق ملكية شيء ما، فهو حق اجتماعي لاختيار واستعمال وتحويل سلعة أو بضاعة محددة واستخداماتها فيما هو مسموح به، وعدم استخدام الموارد المملوكة من طرف ما ضد اختياراته. (بلهادي، 2019، صفحة 35) بتصرف

تصنيفات حقوق الملكية:

إن حقوق الملكية تصنف إلى ثلاثة أصناف: (بلبركاني، دون سنة، صفحة 2)

- حق الاستعمال (L'usus): تعني حق استعمال المواد؛
- حق الاستغلال (Le fructus): مرتبط بحق استغلال المواد؛
- حق الإفراط (L'abusus): تعني حق بيع المواد.

فرضيات نظرية حقوق الملكية:

تقوم نظرية حقوق الملكية على الفرضيات التالية (قطاف، 2019، صفحة 19):

- العقلانية الكاملة؛
- تعظيم المنافع؛
- المعلومة غير الكاملة وتكاليف المعلومة ليست معدومة؛

- السوق هو المكان الذي تتجلى فيه تفضيلات الأشخاص؛
- سلوكات الأفراد تتأثر بالهياكل التي ترعرعت فيها.

تصنيفات ملكية المؤسسات:

حسب (Pejovich & Furuboth) تصنف ملكية المؤسسات إلى الأنواع التالية:

1) المؤسسة الرأسمالية:

حيث تجتمع الحقوق الثلاثة السابقة في يد فرد واحد هو المالك، أي لا يوجد فصل بين وظائف اتخاذ القرار وملكية وهو ما يعطي فعالية كبيرة لهذه المؤسسة. (محمدي، 2018، صفحة 05)

2) المؤسسة التي يسيطر فيها المسير:

في هذه المؤسسة تقسم حقوق الملكية، حيث المالك له حق التنازل وحق استغلال المنتج، مثلا له حق بيع أسهمه، أما المسير يملك حق الاستعمال لقيامه بالتسيير اليومي للمؤسسة. إن هذا التقسيم لحقوق الملكية قد يسبب نزاع المصالح بين المالك والمسير؛ فالمسير لا يملك رأس مال لذا لا يبحث عن رفع قيمة الثروة لصالح المساهمين، فالربح عند المسير يكون في استقلاليته وتعزيز مكانته. (قطاف، 2019، صفحة 19)

3) المؤسسة العمومية:

يكون حق (usus) جماعي من قبل مجموعة العمال، أما الاستغلال والإفراط (Frucutus et Abusus) يكون ملك الدولة أو السلطة العمومية، هذا النوع من المؤسسات يكون ذات طبيعة غير ناجعة. يرى Gomez في هذا السياق أن كل العمال لهم فوائد لما تكون المؤسسة متطورة، لكن كل واحد يفضل تقديم عمل أقل، حسب هذه العقلانية يوجد عدم ترابط بين مستوى الأجر والجهد الفردي المبذول. (بلبركاني، دون سنة، صفحة 03)

4) المؤسسة التعاونية:

في هذا النوع لا يوجد ملاك حقيقيون لأن الملكية جماعية في هذه الشركات وغير قابلة للتنازل، وأن حق الانتفاع من الملكية يعود إلى العمال الأجراء والمسيرين معا، ومن المحتمل أن يقوم هذان الأخيران بالبحث عن تعظيم منافعهما، لأن حقوق الملكية بعيدة عنهم بشكل مطلق، مما يؤدي إلى غياب الرقابة الفعالة في التسيير. (عميروش، 2019، صفحة 15)

المطلب الثالث: نظرية تكاليف الصفقات

تعود جذور نظرية تكاليف الصفقات إلى الاقتصادي الأمريكي رونالد كوز (1937، Ronald Coase) الذي أصدر مقالا بعنوان «طبيعة الشركة»، حاول من خلاله تحديد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور أشكال بديلة للسوق، من أجل تنسيق نشاطات الفاعلين الاقتصاديين، أي أن رونالد كوز تساءل عن سبب وجود شركة وعن قدراتها على إجراء صفقات داخلية أكثر اقتصادا وفعالية من تلك الصفقات التي تتم في السوق، كما أن النظرية ترتكز في تحليلها للمنظمة على مدخل العلاقات التعاقدية وترشيد تكاليف الصفقات، وتعتبر هذه النظرية من أهم النظريات التي ساهمت في ترسيخ المفهوم الحديث لحوكمة الشركات. (سنوساوي، 2016، صفحة 12) تصرف

عرف Williamson تكاليف الصفقات على أنها: "كافة التكاليف التي يتحملها الأطراف في سعيهم لإقامة وتنفيذ اتفاقيات وعقود، أو هي تكلفة التعاقد في السوق". وتتمثل تكاليف الصفقات حسب Williamson في: (محمدي، 2018، صفحة 9)

- **تكاليف البحث والمعلومات:** وهي تكاليف البحث عن السلعة أو الخدمة والتحقق ما إذا كانت السلعة المطلوبة متوفرة في السوق وما أقل سعر لها وما إلى ذلك.
- **تكاليف التفاوض:** هي التكاليف المطلوبة للوصول إلى اتفاق مقبول.
- **تكاليف الرقابة والمتابعة:** أو ما يطلق عليها تكاليف الالتزام القانوني وتنفيذ العقد، وهي تكاليف التأكد من التزام الطرف الآخر بالعقد وشروطه.

المطلب الرابع: نظرية أصحاب المصالح

يعتبر (Freeman,1984) صاحب الفضل في التطور الجوهري لنظرية أصحاب المصالح، رغم أن مفهوم صاحب المصلحة يعود أصلها إلى فترة الثلاثينيات من القرن الماضي؛ فهو قد قدم شكلا بديلا للإدارة الاستراتيجية يستجيب للعولمة والتنافسية المتزايدة والتعقد الكبير في بيئة الأعمال، والذي رأى عدم ملاءمة التركيز على تعظيم ثروة الملاك فقط، وذلك بالقول بأن كل المؤسسات لديها أصحاب مصالح يجب أن تؤخذ حاجاتهم بالاعتبار وتدار العلاقات معهم بشكل فعال يجعل المؤسسة أكثر تنافسية في المدى البعيد مما يضمن ربحيتها وبقاءها. (عمر، 2017، صفحة 22) بتصرف

تركز نظرية أصحاب المصلحة على العلاقة بين العمل والمجموعات والأفراد الذين يمكنهم التأثير عليه أو من شأنهم التأثر به، ويتمثل أصحاب المصلحة مع المؤسسة في كل من المساهمين، المستثمرين، الموظفين، الموردين، الزبائن، المنافسين، الحكومة، مجموعات الضغط، المجتمعات، وسائل الإعلام، وغيرهم

من الأطراف التي تتفاعل مع المؤسسة بشكل من الأشكال وتؤثر على نشاطها. (صوشة، 2020، صفحة 27)

تعريف أصحاب المصالح:

تعريف Freedman:" هم كل فرد أو مجموعة من الأفراد التي يمكن أن تؤثر أو تتأثر بالأهداف المسطرة من قبل المؤسسة أي المستثمرين، المدراء، الموظفين، الموردين، العملاء، جماعات الضغط، المجتمع إلى ما ذلك". (بلهادي، 2019، صفحة 39)

تصنيفات أصحاب المصالح

يتضمن التصنيف نوعين وهما فيما يلي: (العنزي، 2017، صفحة 08)

- **أصحاب المصالح الأساسيين:**

وهم أولئك الذي لديهم اهتمامات ترتبط بشكل مباشر بثروات الشركة(Fortunes of a Company) من ضمنهم أصحاب الأسهم، المستثمرين، العاملين، الزبائن، والمجهزين، والأفراد المقيمين في المجتمعات التي تعمل بها الشركة، وقد أضاف لهم بعض المنظرين مجاميع الأفراد والجماعات الذين يتحدثون نيابة عن حقوق البيئة والطبيعة، والأجناس غير البشرية، والأجيال القادمة.

- **أصحاب المصالح الثانويين:**

وهم الذين يملكون تأثيرا غير مباشر على المنظمة، وأنهم يتأثرون بشكل أقل بنشاطاتها، ويتضمنذلك جماعات الضغط وجماعات الصحافة (Media & pressure Groups) والآخرين الذين يقطنون ضمن شبكات الأعمال والشبكات الاجتماعية للمنظمة.

الخلاصة

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل فإن الحوكمة ركيزة أساسية في مجال الاقتصاد لا يمكن الاستغناء عنها، ويرجع ذلك إلى التغيرات التي حصلت للشركات، والتي كان من أهمها انفصال الملكية عن الإدارة، وتعارض أصحاب المصالح داخل الشركة.

كما أن تطبيق معايير ومبادئ وآليات الحوكمة داخل الشركة يحقق عدة مزايا وهي ضمان حقوق أطراف مرتبطة بالشركة، تجسيد النزاهة والشفافية، استمرار الشركة وبقاؤها. وكذلك تساهم الحوكمة في الكبح والحد من ظاهرة ومشكلة الفساد داخل الشركة من أجل عدم الوقوع في الانهيارات التي تؤدي إلى زوال الشركة.

الفصل الثاني:
مدخل إلى الفساد
وآليات مكافحته

الفصل الثاني: مدخل إلى الفساد وآليات مكافحته

تمهيد

المبحث الأول: ماهية الفساد

المطلب الأول: نشأة الفساد

المطلب الثاني: تعريف الفساد

المطلب الثالث: أنواع الفساد

المطلب الرابع: خصائص الفساد

المبحث الثاني: عوامل الفساد المالي والإداري

المطلب الأول: العوامل الاقتصادية

المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية

المطلب الثالث: العوامل السياسية

المطلب الرابع: العوامل الإدارية والتنظيمية

المبحث الثالث: أثر الفساد المالي والإداري وآليات مكافحة الفساد

المطلب الأول: أثر الفساد المالي والإداري على الجانب الاقتصادي والاجتماعي

الفرع الأول: أثر الفساد المالي والإداري على جانب الاقتصادي

الفرع الثاني: أثر الفساد المالي والإداري على الجانب الاجتماعي

المطلب الثاني: أثر الفساد المالي والإداري على الجانب السياسي والإداري

الفرع الأول: أثر الفساد المالي والإداري على الجانب السياسي

الفرع الثاني: أثر الفساد المالي والإداري على الجانب الإداري

المطلب الثالث: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

المطلب الرابع: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

الخلاصة

الفصل الثاني: مدخل إلى الفساد وآليات مكافحته

تمهيد

إن الفساد ظاهرة منتشرة في جميع أنحاء دول العالم سواء المتقدمة أو المتخلفة، وتعود جذوره إلى القديم، حيث أن الفساد هو نتيجة تحقيق مصلحة خاصة بطريقة غير قانونية على حساب المصلحة العامة، ومع مرور الوقت أصبح للفساد العديد من الأشكال والأنواع من بينها الفساد المالي والإداري الذي حصل داخل المؤسسات العامة.

ويعد الفساد المالي والإداري من أخطر أنواع الفساد، وهو نتيجة عدة عوامل من بينها: ضعف الأجور، وضعف الرقابة، وانعدام الوازع الديني، وانتشار البيروقراطية داخل المؤسسات العامة. كما أن للفساد المالي والإداري عدة تأثيرات وخيمة وسلبية على عدة مجالات، منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية. وتلعب آليات حوكمة الشركات دورا هاما في كبح وإزالة الفساد المالي والإداري داخل الشركة، كمنع حدوث التلاعبات المالية، وتجسيد الشفافية في الشركة.

سنحاول البحث من خلال فصل مدخل إلى الفساد وآليات مكافحته التطرف إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** ماهية الفساد.
- **المبحث الثاني:** عوامل الفساد المالي والإداري.
- **المبحث الثالث:** أثر الفساد المالي والإداري على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية وآليات حوكمة الشركات.

الفصل الثاني: مدخل إلى الفساد وآليات مكافحته

المبحث الأول: ماهية الفساد

إن الفساد ظاهرة نشأت في القديم في جميع أنحاء العالم، ويرجع ذلك إلى تفضيل المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة. ونحن في هذا المبحث سنسلط الضوء على نشأة الفساد وتعريفه، وأنواعه، وخصائصه.

المطلب الأول: نشأة الفساد

لقد عرفت المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ العديد من الآفات الاجتماعية الكبرى من بينها ظاهرة الفساد، حيث إن بروزها واستمرارها مرتبط بالأساس برغبة الإنسان في تحقيق مكاسب مادية وغير مادية بواسطة استخدام وسائل غير شرعية، كما يعتبر الفساد عنصرا فعالا ودافعا في وقوع عدة أحداث في العالم كقيام ثورة، أو سقوط أنظمة سياسية أو انهيارها. (بوجادي، 2018، صفحة 67) بتصرف

في سنة (535 ق.م) سك بوليكراتس حاكم جزيرة ساموس اليونانية قطعة نقدية ذهبية، حيث كانت مصنوعة من الرصاص ومغطاة بقشرة رقيقة من الذهب، فصارت أول عملة نقدية مزورة. (الأمين، 2019، صفحة 29)بتصرف

أما في الفترة (551– 479) قبل الميلاد فقد قام كونفوشيوس بذكر ظاهرة الفساد في كتابه الذي ينطوي على مبادئ خمسة؛ من بينها مكافحته في الحضارة الصينية القديمة. (الإمارة، 2012، صفحة 7) بتصرف

في عام (300 ق.م) أشارت مقولة رئيس وزراء الملك الهندي إلى أنه يستحيل على المرء ألا يذوق عسلا أو سما امتد إليه لسانه، فإنه يستحيل أيضا على من يدير أموال الملك ألا يذوق ثروة الملك ولو نزرا قليلا. (الإمارة، 2012، صفحة 7) بتصرف

أما بالنسبة للفيلسوف (أرسطو): 322–382 ق.م من خلال كتابه (الأخلاقيات) نجد فيه ما يشير إلى ظاهرة الفساد بشكل أو بآخر حيث أشار إلى الأشكال الشرعية وغير الشرعية في كسب النقود إذ يقول: بعض الناس يحولون كل سجية أو فن أو وسيلة للحصول على النفوذ فلذلك يتصورون أنه الغاية، ومن أجل تحقيق الغاية يجب تسخير كل شيء. (بوجادي، 2018، صفحة 71)

أفلاطون في كتاب (القوانين) نراه يحارب الفساد في جميع أنواعه، فهو يحارب الفساد الديني ويبحث على الوحدة الأخلاقية، ويحاول الحد من الفساد الاقتصادي، والإداري بحيث لم يسمح للملاك زيادة أموالهم، إلا ضمن حد معين، واقتراح عزل المدينة عن البحر لتفادي تعاطي التجارة، ونادى بوجود هيئة موظفين واجبها مراقبة تصرفات المواطن. (الإمارة، 2012، صفحة 8)

الفصل الثاني: مدخل إلى الفساد وآليات مكافحته

كان عام 1975 نقطة انطلاق الاهتمام بظاهرة الفساد على المستوى الدولي، بعد أن قدمت الجمعية العامة للأمم المتحدة توصية تدين الممارسات الفاسدة. إنشاء منظمة الشفافية الدولية، وفي عام 1997 أصدرت الأمم المتحدة أول إعلان لها لمكافحة الرشوة، وفي عام 1999 عُقد أول منتدى عالمي لمكافحة الفساد في الولايات المتحدة الأمريكية. (المصراتي، 2011، صفحة 6) بتصرف

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

- إن الفساد هو ظاهرة نشأتها قديمة، حيث وقعت في كل الأزمنة والأماكن في العالم، ويبقى الدافع الأساسي الذي أدى إلى ظهور الفساد هو إعطاء أسبقية بطريقة غير صحيحة للمصلحة خاصة على حساب مصلحة العامة.

المطلب الثاني: تعريف الفساد

تعريف الفساد في اللغة:

هو مصدر الفعل الثلاثي الماضي «فسد»، وهو نقيض الإصلاح، والفساد لغة: البطلان، فيقال أفسد الرجل الشيء أي جعله فاسدا، وفسد الرجل جاوز الصواب والحكمة وتفاسد القوم: تدابروا وقطعوا أرحامهم، والمفسدة خلاف المصلحة وهي الضرر. (سهاد، 2014، صفحة 3)

تعريف الفساد اصطلاحا: ويتمثل فيما يلي:

- "وضع المصلحة الخاصة فوق المصلحة العامة، بصورة غير مشروعة". (المصري، 2012، صفحة 16)
- كما تعرفه (موسوعة العلوم الاجتماعية): "استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة". (سكاك، 2019، صفحة 44)
- يعرفه صامويل هنتنغتون (S. Huntington): "بأنه سلوك الموظف العام عندما ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة". (عبدي، 2012، صفحة 307)
- كما تعرف منظمة الشفافية العالمية الفساد بأنه" "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة". (النير، 2009، صفحة 15)
- عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "إساءة استعمال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة سواء عن طريق الرشوة، الابتزاز، استغلال النفوذ والمحسوبية، الغش تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس". (فايزة، 2015، صفحة 33)

- تعريف الفساد عن أديلهتزر (H. Edelhertz) "وهو من أوائل الفقهاء الذين قدموا تعريف الفساد كما يلي: فعل غير قانوني أو صور عن الأفعال غير القانونية التي تم ارتكابها بأساليب غير مادية من خلال أساليب سرية تتسم بالخداع القانوني والاجتماعي وذلك للحصول على أموال أو ممتلكات أو تحقيق مزايا شخصية". (عبدي، 2012، صفحة 308)
- الفساد في الاصطلاح الأخلاقي هناك من يرى أن الفساد: "أزمة أخلاقية وبتالي يعرف الفساد على أنه: سلوك لا أخلاقي للموظف العام". (بوجادي، 2018، صفحة 28) مفهوم العالم روبرت تلمان (R. Telman) الذي عرف الفساد: "الذي يسود في بيئة تساند فيه السياسة العامة للحكومة نظاما بيروقراطيا، وتتم معظم معاملاته في سرية نسبية ولا تفرض عليها جزاءات رسمية كالرشوة وتوظيف الأقارب من غير ذوي المؤهلات والخبرات. وما إلى ذلك". (محمود، 1994، صفحة 29)
- الفساد في الاصطلاح الشرعي: "هو كل المعاصي والمخالفات لأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، والعمل بها". (معابرة، 2011، صفحة 74)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن أسباب الفساد تتمثل في النقاط التالية:

- تفضيل المصلحة الخاصة كأولوية؛
- ضعف الجانب الأخلاقي والديني؛
- مخالفة القوانين أو عدم تطبيقها؛
- انتشار الرشوة والمحاباة في المعاملات بين الموظفين والأشخاص العاديين.

المطلب الثالث: أنواع الفساد

إن مصطلح الفساد له عدة أنواع وتتمثل فيما يلي:

– **الفساد السياسي:** ويمثل عدم الاستقرار السياسي، ونقص في الحريات العامة، وتزوير الانتخابات، الأمر الذي يؤدي إلى تمركز السلطة في اتخاذ القرارات في أيدي فئة معينة، مما يسبب استغلال هذه الفئة لنفوذها في سبيل تحقيق مصالحها الشخصية. (عليمات، 2015، صفحة 92)

ويتمثل الفساد السياسي في الصور الآتية: (معابرة، 2011، صفحة 81) (النير، 2009)

فساد القمة (Top–Corruption)، وهو من أخطر أنواع الفساد، وترجع خطورته إلى ارتباطه بقمة الهرم السياسي في كثير من أشكال النظم السياسية لانتفاع من يتولى القمة بالخروج عن حكم القانون بالمكاسب الشخصية التي تجني الثروات الطائلة؛

- فساد الهيئات التشريعية التنفيذية؛
- الفساد السياسي من خلال شراء الأصوات، تزوير الانتخابات، وفساد الأحزاب السياسية، وقضايا التمويل.

– **الفساد الاجتماعي:** وهو يختلف من مجتمع لآخر، ويتمثل في انعدام معاني الوطنية والولاء والإخلاص، وحب العمل والتفاني في أدائه، وانعدام الأخلاق الوظيفة، وعدم احترام أسرار العمل. (عليمات، 2015، صفحة 92)

– **الفساد الأخلاقي:** يتمثل بالانحرافات الأخلاقية والسلوكية التي يقوم بها الموظف والمتعلقة بسلوكه الشخصي وتصرفاته، المتمثلة باستغلال الوظيفة لتحقيق مكاسب خاصة على حساب المصلحة العامة دون النظر إلى اعتبار الكفاءة والجدارة. (الشلفان، 2021، صفحة 122)

– **الفساد الثقافي:** وهو كل ما يخرج الأمة عن ثوابتها، ويعمل على تفكيك هويتها ويمس قيمها، أو هو: استغلال ما أمكن من الوسائل للعبث بفكر الأمة وصرفها عن وجهتها الأصلية. (بوجادي، 2018، صفحة 143)

– **الفساد الاقتصادي:** وهو عبارة عن أعمال فساد منافية للقوانين واللوائح التشريعات وقيم ومبادئ ممارسة النشاط الاقتصادي والمالي للدولة، وسعيا وراء التعاظم الربحي السريع على حساب عوامل أخرى كثيرة أهمها مصلحة المواطن، مثال ذلك الغش التجاري والتلاعب بالأسعار والتهرب الجمركي ودفع الرشاوى من أجل التهرب الضريبي والاحتكار. (عبدو، 2018، صفحة 13)

– **الفساد المالي:** ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات أموال حسابات الحكومة، والهيئات والمؤسسات العامة والشركات، ويمكن ملاحظة الفساد المالي في: الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي، وتخصيص الأراضي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية. (الإمارة، 2012، صفحة 28)

– **الفساد الإداري:** ويتعلق بمظاهر الفساد الإدارية أو التنظيمية وكذلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأدية مهامه. (ثابتي، 2019، صفحة 44)

كما أن للفساد المالي والإداري عدة أنواع وتتمثل فيما يلي:

أ. **الانحرافات المالية:** تشمل المخالفات التي يأتي بها الموظف وتتعلق بالنواحي المالية للمنظمة، مثل: (كافي، 2016، الصفحات 136-137)

- مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها بالقوانين واللوائح المعمول بها؛

- مخالفة المناقصات والمزايدات والمخازن والمشتريات؛
- الإهمال أو التقصير الذي يترتب عليه ضياع أو احتمال ضياع حق مالي للدولة؛
- كل تصرف عمدي يترتب عليه صرف مبلغ من أموال الدولة أو ضياع حقوقها.

ب. **الانحرافات التنظيمية:** تشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف وتتصل مباشرة بالعمل الذي يقوم به ومن أمثلتها: الامتناع عن أداء العمل أو عدم أدائه بدقة وأمانة، عدم الالتزام بمواعيد العمل، عدم إطاعة أوامر الرؤساء، إفشاء أسرار العمل، وعدم التعاون مع الزملاء. (شرقي، 2018، صفحة 178)

ج. **الانحرافات السلوكية:** ويقصد بها تلك المخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظف وتتعلق بمسلكه الشخصي وتصرفه ومن أهمها: (قبي، 2015، صفحة 137)

- عدم المحافظة على كرامة الوظيفة، ومن صور ذلك: ارتكاب الموظف لفعل مخل بالحياء في العمل كاستعمال المخدرات أو التورط في جرائم أخلاقية؛
- سوء استعمال السلطة، ومن صور ذلك: كتقديم الخدمات الشخصية وتسهيل الأمور وتجاوز اعتبارات العدالة الموضوعية في منح أقارب أو معارف المسؤولين ما يطلب منهم؛
- المحسوبية، ويترتب على انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج؛
- الوساطة، فيستعمل بعض الموظفين شكلا من أشكال تبادل المصالح.

د. **الانحرافات الجنائية:** ويقصد بها تلك الجرائم التي تصدر من الموظف أثناء وظيفته والتي تتعلق بإخلال الثقة العامة والمصلحة العامة وواجبات الوظيفة العامة وتقديم المصلحة الخاصة. (معابرة، 2011، صفحة 189) ومن أكثرها ما يلي: (سحر، د.س، الصفحات 583-584)

- **الرشوة:** أخذ الموظف العام أموالا نظير أداء الخدمة دون وجه حق؛
- **اختلاس المال العام:** صرف من المال العام المسؤول عنه الموظف وتسوية الحسابات؛
- **التزوير:** هو التزوير في الأوراق الرسمية وذلك بمقابل مادي.

شكل2: يوضح أنواع الفساد المالي والإداري

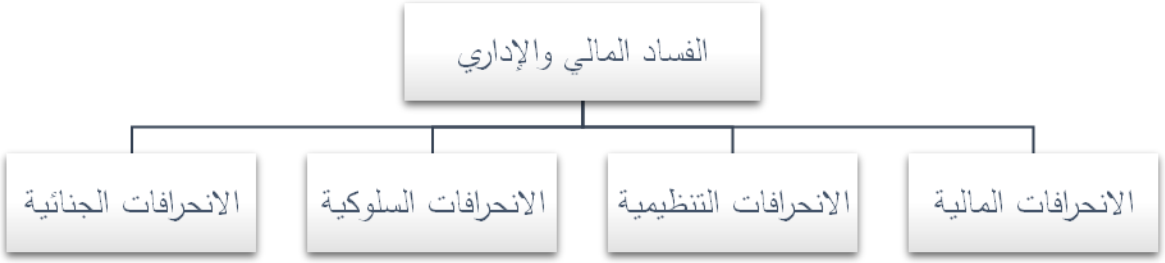

(المصدر: اعتماد الباحث على المعلومات التي تم ذكرها سابقا)

المطلب الرابع: خصائص الفساد

من خلال تعاريف الفساد التي تم التطرق إليها فإنه يتوضح أن للفساد العديد من الخصائص وتتمثل فيما يلي:

1. **يتسم الفساد بتعدد الأطراف:** إذ غالبا ما يُرتكب من قبل أطراف عدة، كما هو الحال في الجماعات الإجرامية المنظمة، فيساهم في تحقيق هذا النوع من الفساد الجماعي أكثر من شخص، منهم الأطراف الأصليون الذين يشكلون طائفة المفسدين والمستغلين، وأطراف ثانويون يتخذون صفة الوكلاء عن طريق تدخلهم لتسهيل عملية الفساد للأطراف الأصليين، الأمر الذي يجعل من الفساد عملية معقدة يصعب مكافحتها. (العربي شحط ، 2019، صفحة 31)
2. **تتميز هذه الظاهرة بالسرية:** حيث أن كل الممارسات والسلوكيات التي ينطوي عليها الفساد تتم في إطار الكتمان وبطريقة جد سرية إلى درجة يصعب معها الكشف عنها، لاسيما إذا تمت هذه الأعمال السرية في إطار شبكات منظمة ووسطاء مجهولين تكمن مهمتهم في تسهيل الممارسة السرية للفساد دون معرفة أحد الأطراف للأخر، وهذا من شأنه أن يعقد ويصعب الكشف عن معطيات الجريمة وإثباتها. (الأمين، 2019، صفحة 31)
3. **يرتبط بمظاهر التخلف الإداري السائدة:** يترافق الفساد أحيانا كثيرة ببعض مظاهر الفساد مثل تأخير المعاملات، والتغيب عن العمل، وسوء استغلال الوقت، والعصبية مع المتعاملين وغيرها من المشاكل الإدارية، والتي تعتبر الأرض الرطبة لانتشار الفساد. وهذا ما يؤدي إلى ظهور شعور عام لدى العناصر الصالحة في النظام أو الجهاز الإداري بعدم الراحة في فقدان الحافز على العمل الجاد وخوفهم من أذى العناصر الفاسدة خاصة إذا كانوا من أصحاب القرار في الجهاز الإداري. وفي ذلك حماية للمنحرفين وعدم كشف انحرافاتهم والآثار الخطيرة التي يمكن أن تترتب من إجراء ممارساتهم والتي يمكن أن تمتد إلى خارج الجهاز الإداري لتؤثر على المجتمع ككل. (عليمات، 2015، الصفحات 86-87)

4. **سرعة الانتشار**: أهم ما يميز الفساد هو سرعة انتشاره، فقد تم تشبيهه بالسرطان الذي ينخر أعضاء الجهاز الإداري تدريجيا، إذا وجد البيئة الملائمة، وبهذا يزداد نفوذ الفاسدين مما يعطيهم القوة اللازمة للضغط على باقي أجهزة الإدارة للسير على خطاهم طوعا أو كرها، وخاصية الانتشار هذه لا تقتصر على حدود الجهاز الإداري بل هي سمة عالمية عابرة للقارات تنتقل من دولة إلى أخرى، خصوصا في ظل تحديات كثيرة، كالعولمة وثورة الاتصالات، والسوق المفتوحة، والانفجار المعرفي. (عليمات، 2015، صفحة 87)

5. **الفساد جريمة تفاعلية:** تتفاعل جريمة الفساد مع الظروف الاجتماعية والسياسية والأمنية والاقتصادية المحيطة ارتفاعا وانخفاضا، فكلما ساءت تلك الظروف ارتفعت معدلات جرائم الفساد وازدهرت وخاصة في ظل الانفلات الأمني وتراجع سيادة القانون وتخلف المجتمع وغياب المساءلة والعقاب. (سعيد، 2019، صفحة 26)

من خلال ما سبق نستنتج صفات الفساد، والتي وتتمثل فيما يلي:

- ينطوي الفساد على مجموعة من الأطراف؛
- حركة انتشاره سريعة؛
- ينشأ بواسطة التغيرات التي تطرأ على المحيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

المبحث الثاني: عوامل الفساد المالي والإداري

قبل معالجة وكبح الفساد المالي والإداري يجب معرفة الدوافع والأسباب التي أدت ظهوره. لذا فإننا في هذا المبحث سنسلط الضوء على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والتنظيمية.

المطلب الأول: العوامل الاقتصادية

- **تدني الرواتب والأجور:** يعد انخفاض مستوى الرواتب و الأجور في القطاع العام وارتفاع مستوى المعيشة من العوامل الرئيسية والجوهرية للفساد، فانخفاضها وعدم كفايتها لتلبية المطالب أدى إلى خلق بيئة مناسبة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية اخرى بديلة، حتى لو كان ذلك عن طريق مسار السلوك السيء. (ثابتي، 2019، صفحة 45) بتصرف
- **ارتفاع معدلات البطالة:** إن معادلات البطالة مرتفعة بنوعيها (المقنعة وغير المقنعة) واستمراريتها، واختلال في ميزان القوى الإجتماعية الذي سببه الكساد الإقتصادي، وقصور دور الدولة في إعادة توزيع الثروة البلاد، وتشكيل التعددية الطبقية، سبب في تفشي ظاهرة الفساد. (معابرة، 2011، صفحة 116) بتصرف
- **العولمة وتداعياتها:** والتي جعلت العالم أشبه بالقرية الصغيرة من حيث تسارع انتقال رؤوس الأموال والأشخاص والمعلومات التي وفرت جميعها فرصا لنمو الفساد مع صعوبة الكشف عن تلك الممارسات وملاحقتها والقضاء عليها وبذلك فقد أصبح الموضوع يتطلب تضافر الجهود على المستوى الدولي ومزيدا من الموارد من أجل تحقيق ذلك وهو ما شكل تحديا أمام الدول النامية بما في ذلك الدول العربية التي تفتقد للاستقلال الاقتصادي وحتى السياسي أحيانا، الأمر الذي جعلها غير قادرة على مواجهة أصحاب المصالح من الدول والشركات الكبرى المصدرة للفساد والذين يتحكمون بالأذرع المحركة لها مما يجعلهم بحرية تامة. (صاف، 2016، صفحة 229)

المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية:

1. **البعد الاجتماعي:**

إن الفساد يظهر عندما يصير كل شيء له ثمن يقاس من خلال العملة، أداء واجب وظيفي معين ثمن، أيضا التصريف أعمال الحكم الثمن ، كذلك وللكلمة في وسائل الإعلام ثمن ، لحكم القضاء في البعض الحالات ثمن ، وحينا يصير لكل شيء ثمن سيكون الفساد قد صار من حياة العامة الراسخة في ثقافة المجتمع هنا يكون المجتمع ابتلى بثقافة الفساد ، مما يصبح علاجه معضلة صعبة لأن الفساد صار من صلب ثقافة المجتمع وبتالي يصبح العادة أو سلوكا يتداول بين أفراد مجتمع ، فالفساد مخرجاته كثيرة

، والفاسد لا يرى في فساده عيبا، وهنا يشكل الفساد طوقا يحتاج إلى من يكسره بقوة خارقة. (كافي، 2016، الصفحات 63-64) بتصرف

2. توظيف الانتماءات الأسرية والقبلية في الطائفية في المعاملات الرسمية:

إن المجتمعات في الوطن العربي، تشترك في ميزة أساسية تتمثل في إعطاء أسبقية مصلحة الأسرة والعشيرة والطائفة على حساب المصلحة العامة، مما أدى إلى انعكاسات مباشرة وسلبية على الأجهزة الإدارية والمعاملات الرسمية، مما سبب انتشار أشكال الفساد الإداري، وهذه الحالة موجودة في الدول النامية على عكس الدول المتقدمة. (حاحة، 2013، صفحة 80) بتصرف

3. غياب الشعور بالأمان:

كما أنه في غياب الشعور بالأمان يبحث الموظف العامل عمن يحميه، من خلال إيجاد علاقات معينة مع أصحاب النفوذ والسلطة، والذين يدعمونه في ارتكاب ممارسات الفساد فيعطيهم ما يريدون مقابل حصوله ليس فقط على الحماية، بل أيضا على مكاسب شخصية له ولأفراد أسرته. (حفناوي، 2019، صفحة 116)

المطلب الثالث: العوامل السياسية

غياب القدوة السياسية: أي ضعف الإرادة لدى القادة السياسيين في محاربة الفساد نظرا لانغماسهم أو بعض منهم بقضايا الفساد أو عدم تفعليها لإجراءات الوقاية من الفساد وتعميق ما يسمى بثقافة النزاهة وسيادة القانون. (الفتلي، 2009، صفحة 21)

يحدث الفساد الاداري والمالي بسبب المناخ السياسي وتبني بعض الدول أيديولوجيات معاصرة مختلفة تتعارض أو تتفق بشكل أوبآخر مع التعاليمالدينية، وقد أثر ذلك على الاستقرار السياسي في أغلبية الدول النامية. (أحمد، دون سنة، صفحة 11) بتصرف

ضعف دور الإعلام والصحافة ومؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، وبالتالي ضعف الجهات الرقابية المختصة في ضبط الفساد وقلة الكفاءة وغياب حرية الإعلام الحر وعدم السماح بذلك. أو حصول المواطنين على المعلومات والسجلات العامة مما يمنعهم من ممارسة دورهم الرقابي على عمل الوزارات والمؤسسات العامة بالدولة، أي ضعف الرقابة المجتمعية هنا. من العوامل تفاقم ظاهرة الفساد بشكل عام والفساد المالي والإداري بشكل خاص عدم قيام وسائل الإعلام بالدور المنوط بها في التوعية والتحذير من مخاطر الفساد على الفرد والأسرة والمجتمع. من جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها. (بوجادي، 2018، صفحة 166) بتصرف

المطلب الرابع: العوامل الإدارية والتنظيمية

- تقييم متساهل للإنحرافات في الوقت المناسب، واكتشاف المشكلات ومعالجتها داخل الأجهزة والإدارات والإدارات العامة، مما يترك انطباعًا لدى الموظف العام عن لامبالاة الإدارة واهتمامها وحرصها على حسن سير العمل، الأمر الذي يدفعه إليه. لارتكاب جميع الانتهاكات غير المشروعة التي تعتبر فسادًا مثل الرشوة والسرقة وغيرها. (حفناوي، 2019، صفحة 117) بتصرف
- سوء التنظيم الإداري: عندما تسوء الإدارة، ويُفتقد التنظيم، وتتضارب الاختصاصات، يصعب إنجاز المهام والمعاملات الإدارية، مما يجعل الطريق مفتوحا أمام ظهور بعض الموظفين الفاسدين. ويعتبر عامل عدم تحديد الاختصاصات وتوزيعها بدقة بين الموظفين السبب الأهم للانحراف الإداري. (حاحة، 2013، صفحة 73)
- ضعف نظام الرقابي: حيث يجعل من الممارسات الفاسدة روتينا ساريا يمر دون مساءلة أو حساب، فمنظمات الأعمال والإدارات العمومية مدعوة لإعادة النظر باستمرار في نظمها الرقابية وأساليب تقييم الأداء لديها، فقد تطورت هذه النظم كثيرا وأصبح متاحا للمسؤولين الكثير من الأدوات الفاعلة التي تساعد في ضبط حالات الفساد الإداري. (كافي، 2016، صفحة 145)
- عدم وجود نماذج في العمل (القيادة الإدارية) مثل مدير القسم أو رئيس الدائرة أو تلك التي في حكمهم والتي يعتبرها الموظف العام مثالاً يحتذى به. السلوكيات الفاسدة مثل الاختلاس والسرقة والرشوة، والتي تشجع الموظف العام وغيره من صغار الموظفين على ممارسة نفس السلوك. (حفناوي، 2019، صفحة 118)بتصرف
- عدم وجود نظام للحوافز والمكافآت والمزايا الوظيفية التي تساعد العاملين على بذل المزيد من الجهود والتمسك بأخلاقيات الوظيفة ومتطلبات العمل، وتخلق لديهم الولاء للمنظمات التي يعملون لصالحها، وتغنيهم عن السعي وراء دخول غير مشروعة لمواجهة متطلبات المعيشة. (سكاك، 2019، صفحة 46)

المبحث الثالث: أثر الفساد المالي والإداري وآليات مكافحة الفساد

إن الفساد المالي والإداري له أثر على عدة أصعدة، كما تلعب آليات حوكمة الشركات دورا في الكبح والحد من الفساد المالي والإداري داخل الشركة. في هذا المبحث سنسلط الضوء على أثر الفساد المالي والإداري على جوانب عدة ومنها على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإداري، والآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات.

الفصل الثاني: مدخل إلى الفساد وآليات مكافحته

المطلب الأول: أثر الفساد المالي والإداري على الجانب الاقتصادي والاجتماعي

الفرع الأول: أثر الفساد المالي والإداري على جانب الاقتصادي

1. أثر الفساد على النمو الاقتصادي:

طبقا للنظرية الاقتصادية التقليدية فإن الفساد يعوق النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الريع (الاستئثار بالفائض الاقتصادي)، مما يؤثر سلبا على هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية، ليس هذا فحسب وإنما الفساد يثبط أيضا الاستثمار الأجنبي ويخفض الموارد المتاحة للهياكل الأساسية للعملية الإنتاجية والخدمات العامة وبرامج محاربة الفقر، كما يعيق الفساد للمؤسسات السياسية من خلال إضعاف شرعيتها وإمكانية محاسبة الحكومات. (صاف، 2016، صفحة 234)

2. أثر الفساد الإداري على الإيرادات الحكومية:

تخسر الحكومات مبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة عندما تتم رشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزءا من الإنتاج والدخل والواردات في تقويمهم للضرائب المستحقة على هذه النشاطات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك تهدر الحكومات كثيرا من مواردها عندما يتم تقديم الدعم إلى فئات غير مستحقة ولكنها تتمكن من الحصول عليه برشوة أو نفوذ أو أي وسيلة أخرى وهذا، ما يؤثر بدوره على الأداء الاقتصادي للدولة. (قوراري، 2012، صفحة 7)

3. أثر الفساد على الإنفاق الحكومي:

إن شيوع وانتشار الفساد في مجتمع يترتب منه سوء تخصيص لموارد هذا المجتمع العامة، لأنها سوف تتجه صوب أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأسبقية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع. ومن ثم ستحظى الأنشطة المظهرية مثل الأنشطة الرياضية والأندية ووساءل الإعلام ونحو ذلك بإنفاق سخي وفي مقابل ذلك سيتم الإهمال الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الهامة، أو يكون الإنفاق عليها ليس بالدرجة الكافية، مثل الإنفاق على القطاع الزراعي و الصناعي، أو الإنفاق على تحسين مستوى المناطق النائية. (دبابيش، 2012، صفحة 5) بتصرف

4. أثر الفساد الإداري على مستوى الفقر وتوزيع الدخل:

يؤدي الفساد الإداري إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وهذا الأثر يتم عبر عدة طرق أهمها: (صاف، 2016، صفحة 235)

أ. تراجع مستويات المعيشة يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وهذا الأمر يساعد على تراجع المستويات المعيشية؛

ب. يتهرب الأغنياء من دفع الضرائب ويمارسون سبلا ملتوية للتهرب كالرشوة، وهذا يساعد على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء؛

ج. يؤدي الفساد إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية. مثل: التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها مما ينعكس سلبا على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات.

5. أثر الفساد الإداري على الاستثمار:

إن الفساد الإداري والمالي له أثر على مستوى الاستثمار ويتمثل فيما يلي: (طبني، 2012، صفحة 9)

- يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة، وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجهيها أو تزيد من تكلفتها؛
- للفساد أثر مباشر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي المباشر لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانيات نقل المهارات والتكنولوجيا، فقد أثبت الدراسات أن الفساد يضعف التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها وبتالي يساهم في تدني حجم الضرائب ومن ثم تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة.

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

- تأثير الفساد المالي والإداري على جوانب كلية للاقتصاد؛
- يساهم في خلق اقتصاد هش، وبتالي يصبح الاقتصاد غير تنافسي مع اقتصادية دول العالم.

الفرع الثاني: أثر الفساد المالي والإداري على الجانب الاجتماعي

1. الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية وانحساره:

إن الفساد يؤثر سلبا على العدالة الاجتماعية، حيث يؤدي إلى انتشار التمييز الطبقي بين الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة، كما يؤدي الفساد إلى تفاقم الفقر، حيث يعمل الفساد على تخفيض إمكانية كسب الدخل لدى الفقراء، بسبب تضاؤل الفرص المتاحة، وكذلك من خلال الحد من الإنفاق على خدمات القطاع العام، وحرمان بعض المواطنين من الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم... كما يؤدي أيضا إلى زيادة كلفة الخدمات العامة، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها، مما ينعكس سلبا على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات، وتؤدي هذه بدورها إلى وجود التخلف وإلى تهرب الأغنياء أحيانا

عن دفع الضرائب، مما يؤدي إلى إضعاف مستوى المعيشة وتوزيع الدخل، وبالتالي إلى تعميق الفجوة بين الفقراء والأغنياء. (حاحة، 2013، صفحة 105)

2. تغليب المصلحة الشخصية على المصالح العامة:

عدم الاهتمام بأمور المواطنين أو توفير خدماتهم، كما يقود إلى تقليص فرص العمل وتفشي البطالة وتأزم الظروف الاجتماعية من شأنه فتح مجال التذمر الشعبي العام، واللجوء إلى الإضرابات والتظاهرات وأحيانا إلى زعزعة أمن البلاد. (عاتي، 2018، صفحة 7)

3. انهيار القيم الأخلاقية:

إن الفساد يؤدي لا محالة إلى زعزعة القيم الأخلاقية القائمة داخل المجتمع على الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص، ويسهم في انعدام المهنية في العمل الإداري وإلى انتشار عدم المسؤولية والسلوكات السلبية لدى الأفراد في المجتمع، حيث يصبح التمسك بالعادات والتقاليد والدين والقيم الأخلاقية في العمل الإداري في عرف المفسدين تخلفا وجمودا، فيما تصبح أنواع الفساد المتعددة مهارة وتطورا وتكيفا، ويزيد الأمر خطورة عندما يشب النشء على هذه القيم السلبية الهدامة، الأمر الذي يؤدي إلى شيوع قيم وثقافة الفساد في مختلف المجالات. (حاحة، 2013، الصفحات 5-106)

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

- أثر الفساد المالي والإداري يجعل الفساد قضية عميقة داخل المجتمع، حيث يصبح عادة أو ثقافة تتداول ما بين أفراد المجتمع.

المطلب الثاني: أثر الفساد المالي والإداري على الجانب السياسي والإداري

الفرع الأول: أثر الفساد المالي والإداري على الجانب السياسي

1. فقدان الشرعية السياسية للنظام الحاكم:

يعتبر مبدأ الشرعية أهم مقومات النظام السياسي، فالفساد يعمل على تقويض وتشويه الهياكل الأساسية للدولة، مما يضعف شرعية السلطة ومصداقيتها ويفقد الشعب الثقة في هذا النظام، وذلك بتورط شخصيات وإطارات فاعلة في السلطة في معاملات مشبوهة أساسها الفساد. (عاتي، 2018، صفحة 8)

2. إضعاف الاستقرار السياسي:

حيث نجد أن تفشي وانتشار ظاهرة الفساد داخل المجتمع من شأنه أن يؤدي إلى الإضرار بالاستقرار السياسي به، ومن ثم تدني مستوى الدخل والصراع داخل النخبة الحاكمة وفساد الإدارة وتسلطها وتردي

الأوضاع على كل الأوجه، وظهور طبقة تعمل على نشر الفساد بغرض تحقيق مصالحها الخاصة بها. حيث يفقد الجهاز الإداري كيانه لصلاح المنظومات الفاسدة بداخله عند انتشار الفساد ويتم تحويله لتحقيق مصالحها الخاصة بدلا من المصلحة العامة، فالمستفيدون من الفساد يعملون على نشر الفساد في أكبر عدد ممكن من الأجهزة والمؤسسات الحكومية، يدعمهم في ذلك عدم المحاسبة والمساءلة القانونية. (أحمد، دون سنة، صفحة 13)

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

- أثر الفساد المالي والإداري فإنه يجعل الساحة السياسية غير قابلة إلى استقطاب رجال نزهاء يقومون بتأسيس سياسية تتميز بالشفافية.

الفرع الثاني: أثر الفساد المالي والإداري على الجانب الإداري

1. تحويل التخطيط إلى عملية شكلية:

إن التخطيط من أهم وظائف المؤسسات والهيئات العامة، حيث يمثل الآلية والوسائل التي يتم عن طريقه تحديد أهداف المجتمع وتحقيقها. لكن يمكن القول إن انتشار الفساد، بالإضافة إلى معوقات إدارية أخرى، جعل التخطيط عملية صورية وشكلية، وبتالي أضعف دوره في التنمية الإدارية وخاصة في دول العالم المتخلفة. (عاتي، 2018، صفحة 8) بتصرف

2. الانحراف بمقاصد القرار عن المصلحة العامة:

لا تقتصر أثار الفساد على مجرد الإخلال بعملية التخطيط أو التنظيم والطعن في فعالية ونزاهة مبدأ الجدارة والإخلال بواجبات الوظيفة العامة بل إن الأمر يتعدى ذلك إلى الانحراف بمقاصد القرار عن تحقيق المصلحة العامة، فعملية اتخاذ القرار ينبغي أن تسند إلى معايير واضحة تراعي الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي في كل ذلك ينبغي أن تصب في جانب المصلحة العامة، غير أن حالة انتشار الفساد غالبا ما تكون المصلحة الخاصة هي المقدمة، مما يضعف كفاءة وفعالية ذلك الجهاز، ويتجسد الفساد في تجاهل معايير الكفاءة والجدارة في التعيين والترقية، مما يؤدي إلى الشلل والصراع التنظيمي داخل مؤسسات الدولة، بشكل يقضي على الكفاءات ويصعب معه الإصلاح. (عودة، 2016، الصفحات 141-142)

3. الإخلال بواجبات الموظف للوظيفة العامة:

تعرف الوظيفة بشكل عام: «كيان نظامي تابع للإدارة الحكومية ويتضمن مجموعة الواجبات والمسؤوليات توجب على شاغلها التزامات مهنية مقابل تمتعه بالحقوق والمزايا الوظيفية». ويتضح من هذا التعريف أن الموظف لابد أن يلتزم بالواجبات التي يتطلبها أداؤه الوظيفة، هذه الواجبات في مجملها

تمثل تلك الالتزامات التي يفرضها النظام واللوائح على الموظفين وتشكل إطارا أخلاقيا لأدائه وسلوكه المتصل بالوظيفة العامة، وبانتشار الفساد يكثر استغلال النفوذ، إساءة استعمال السلطة، الرشاوي... وعموما وجود الفساد الإداري يعد أحد الأسباب المؤدية إلى الإخلال بواجبات الوظيفة العامة بحيث تنقلب هذه الواجبات إلى ممارسات سلبية معمول بها في الكثير من الأحيان، أو يتم التغاضي عنها. (عودة، 2016، الصفحات 142-143)

4. إعاقة جهود الأجهزة الرقابية:

يترتب على انتشار الفساد الإداري في القطاع العام تعطيل الرقابة، ويكون ذلك إما بالامتناع عن تزويد تلك الأجهزة بالتقارير المطلوبة أو بإرسال تقارير ومعلومات غير دقيقة أو تكون التقارير المرسلة قديمة وغير محدثة بحيث لا يمكن الاستفادة منها، إلا أن الأثر الأخطر من كل ذلك يتمثل بانتشار الفساد داخل الأجهزة الرقابية نفسها، وعندها ستحتاج إلى أجهزة رقابية جديدة تراقب الأجهزة الرقابية نفسها عندما يقع موظفو الأجهزة الرقابية في براثن الفساد ودخولهم ضمن شبكة الفساد المنظم وهذا هو الخطر الأكبر. (سعيد، 2019، الصفحات 63-64)

5. تدني أخلاقيات الوظيفة وانتشار القيم العامة السلبية:

من بين آثار الفساد الإداري هو انتشار القيم السلبية داخل الجهاز الإداري، وتدني في المقابل أخلاقيات الوظيفة العامة، الأمر الذي يؤثر مباشرة في كفاءة أداء الجهاز الإداري وفعاليته ويمكن حصر بعض القيم السلبية فيما يلي: (حاحة، 2013، صفحة 104)

تدني وتراجع الكفاءة الإدارية في الأجهزة الحكومية، نظرا لعدم مراعاة الموضوعية عند التعيين أو الترقية... ولأن التعيين في الدول النامية يعتمد على القرابة والمحاباة والمحسوبية والرشاوى؛

أ. عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور وتراجع مردودية الجهاز الإداري ومستوى الإنتاج وإلى تعثر التنمية؛

ب. انتشار الانتهازية ومحاولات توريث الوظائف العامة في مختلف المستويات الإدارية؛

ج. تدني مستوى وولاء وإخلاص الموظفين العموميين للجهاز الحكومي، مما أدى إلى تدني نوعية وجودة المنتج أو الخدمة التي يقدمها الجهاز للمستفيدين منه.

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي :

- أثر الفساد المالي والإداري يجعل الإدارة مكسرة ومحطمة وتسيير بشكل غير متفق عليه وبتالي لا يمكنها تحقيق المصالح العامة في كل الميادين.

الفصل الثاني: مدخل إلى الفساد وآليات مكافحته

المطلب الثالث: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

تتكون آليات داخلية لحوكمة الشركات على ما يلي:

1. مجلس الإدارة:

مجلس الإدارة هو أفضل أداة لمراقبة سلوك الإدارة، فهو يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الإستخدام من قبل الإدارة، من خلال صلاحياته القانونية لتعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا، ويشارك مجلس إدارة قوي بشكل فعهال في تطوير إستراتيجية الشركة، وتقديم الحوافز للإدارة المناسبة، ومراقبة سلوكها وتقييم أدائها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة. (طبني ع.، 2012، صفحة 9) بتصرف

ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيدا عن التدخلات السياسية والبيروقراطية في شؤونها، وتقوم باختيار الإدارة العليا، فضلا عن الإشراف المستمر على أداء الشركة والإفصاح عن ذلك .ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة، يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين، وأبرزها ما يلي: (حساني، 2012، صفحة 18)

أ. لجنة التدقيق:

لقد حظيت لجنة التدقيق في الوقت الحاضر باهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية والمحلية المتخصصة والباحثين وخاصة بعد الإخفاقات والاضطرابات المالية التي حصلت في الشركات العالمية (خاصة شركات التأمين العالمي)، ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة التدقيق كأداة من أدوات حوكمة الشركات في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلالها، فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات. (فلاق، 2015، صفحة 183)

لقد ظهر مفهوم هذه اللجنة بعد الانهيارات المالية لبعض الشركات الكبيرة كما تم ذكره. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تم إصدار قانون Sarbanse Oxley Act في سنة 2002، الذي ألزم جميع الشركات بتشكيل لجنة التدقيق لما لها من دور هام في منع حدوث تلك الانهيارات المالية في المستقبل، وذلك من خلال دورها في عملية إعداد القوائم المالية وكذلك في زيادة استقلالية كل من المدقق الداخلي والخارجي. (ساسي، 2012، صفحة 6)

عرفت الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين (1992م) لجنة التدقيق بأنها: "لجنة مكونة من مدراء الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتعد لجنة التدقيق كحلقة وصل بين المدققين ومجلس الإدارة". (سعيداني، 2015، صفحة 21)

وعرفها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين أنها: "لجنة تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وذلك لاختيار المدققين الخارجين ومناقشة عملهم وعلاقتهم مع الإدارة لفحص القوائم المالية ونظم الرقابة الداخلية". (سعيداني، 2015، صفحة 21)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج سمات لجنة التدقيق وتتمثل فيما يلي:

- تحتوي لجنة التدقيق على الأعضاء غير التنفيذيين؛
- وسيلة رقابية داخل الشركة.

وظائف ومهام لجنة التدقيق:

تقوم لجنة التدقيق بالعديد من المهام والوظائف نوجزها فيما يلي: (دهيمي، 2012، صفحة 15)

- مراجعة الكشوفات المالية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة؛
- التوصية بتعيين ومكافأة وإعفاء المدقق الخارجي؛
- مناقشة نطاق وطبيعة الأولويات في التدقيق والاتفاق عليها؛
- المناقشة مع المدققين الخارجيين لأية تحفظات أو مشكلات تنشأ أثناء عملية التدقيق؛
- المناقشة مع المدققين الخارجيين والداخليين لتقويم فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وإدارة المخاطر فيها؛
- الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي ومراجعة التقارير التي تقدمها والنتائج التي تتوصل إليها وتقديم التوصيات للإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة؛
- القيام بأية واجبات تكلف بها من قبل مجلس الإدارة، والتي لها صلة بأعمال التدقيق والرقابة.

ب. لجنة المكافآت:

توصي أغلب الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات والتوصيات الصادرة عن الجهات المهتمة بها بأنه يجب أن تشكل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وفي مجال الشركات المملوكة للدولة فقد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تأكيدا على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا معقولة، وذلك لضمان تعزيز مصالح الشركة في الأمد البعيد

من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية، وهنا يكمن الدور الفعال لهذه اللجنة. (فداوي، 2014، الصفحات 66-67)

تتركز وظائف لجنة المكافآت وواجباتها في تحديد الرواتب والمكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا لذا فإن Mintz حدد تلك الواجبات بما يأتي: (قطاف، 2019، صفحة 60)

- تحديد المكافآت والمزايا الأخرى للإدارة العليا، ومراجعتها والتوصية لمجلس الإدارة بالمصادقة عليها؛
- وضع سياسات لإدارة برامج مكافأة الإدارة العليا ومراجعة هذه السياسات بشكل دوري؛
- اتخاذ خطوات لتعديل برامج مكافآت الإدارة العليا التي ينتج عنها دفعات لا ترتبط بشكل معقول بأداء عضو الإدارة العليا؛
- وضع سياسات لمزايا الإدارة ومراجعتها باستمرار.

ج. لجنة التعيينات:

لابد أن تقوم لجان التعيين بتوظيف وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والعاملين بناء على أفضل المرشحين، والذين تتلاءم خبراتهم ومهاراتهم مع الخبرات والمهارات المحددة من قبل الشركة. ومن أجل الوصول إلى شفافية التعيينات وضمانها قامت لجنة التعيين بوضع جملة من الواجبات من أجل تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين وهي (حسن، 2020، الصفحات 8-9):

1. أن يتم المصادقة على كافة الخبرات والمهارات اللازم توافرها لدى الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة من قبل الوزير، وذلك بضرورة مشاركة لجان التدقيق لمجلس الإدارة في الشركة؛
2. يجب على اللجنة الإعلان عن كافة الوظائف المطلوبة والمناصب المطلوب إشغالها، وكذلك دعوة المؤهلين لتلك الوظائف لتقديم طلبات التعيين الخاصة بهم؛
3. ينبغي على لجنة التدقيق وكافة أعضاء مجلس الإدارة العمل على تقويم المهارات المطلوبة بشكل مستمر؛
4. يجب على لجنة التعيين توخي الحذر والموضوعية؛ عن طريق المقارنة الفعلية لمهارات ومؤهلات المتقدم مع ضرورة تواجد المواصفات المحددة من قبل الشركة؛
5. لابد من توافر آليات واضحة وشفافة للتعيين، بالشكل الذي يكفل احتواءها على أكفأ المرشحين وأفضلهم

2. التدقيق الداخلي:

لهذه الوظيفة دور مهم في عملية الحوكمة، إذ تقوم بالرفع من شفافية ومصداقية المعلومة المالية مما يقلل من ظاهرة الفساد المالي والإداري، كما تعمل على تحسين سلوك العاملين في الشركة، فوفقا لـ Archambaultيعد التدقيق الداخلي آلية رقابية مهمة لمنع عملية الغش والتزوير وهو ما أكدت عليه أيضا لجنة Cadbury Comity. ولبلوغ الوظيفة أهدافها يجب أن تتميز بالاستقلالية، التنظيم الجيد للمهمة وكذا الاستناد إلى القوانين والتشريعات. (مالطي، 2020، الصفحات 27-28)

شكل 3. يوضح الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

(المصدر: اعتماد الباحث على المعلومات التي تم ذكرها سابقا)

المطلب الرابع: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

تتكون آليات خارجية لحوكمة الشركات على ما يلي:

1. منافسة سوق المنتجات والخدمات وسوق العمل الإداري:

تعد منافسة سوق المنتجات (أو الخدمات) أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، ويؤكد على هذه الأهمية كل من (Hess and Impavido)، وذلك بقولهم إذا لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح (أو إنها غير مؤهلة)، إنها سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي تتعرض للإفلاس، إذن إن منافسة سوق المنتجات (أو الخدمات) تهذب سلوك الإدارة، وبخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري Labor Market للإدارة العليا، وهذا يعني إن إدارة الشركة إلى حالة الإفلاس سوف يكون له تأثير سيئ على مستقبل المدير وأعضاء مجلس الإدارة، إذ غالبا ما تحدد اختبارات الملاءمة للتعيين أنه لا يتم إشغال مواقع المسؤولية من أعضاء مجلس إدارة أو مديرين تنفيذيين سبق أن قادوا شركاتهم إلى الإفلاس أو التصفية. (طبني ع.، 2012، الصفحات 11-12)

2. التدقيق الخارجي External Auditing:

يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة جيدة للشركات خصوصا تلك المملوكة للدولة، إذ يساعد المدققون الخارجيون هذه الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام، ويؤكد معهد المدققين الداخليين على أن دور المدقق الخارجي يعزز مسؤوليات الحوكمة في الإشراف، التبصر والحكمة، حيث ينصب الإشراف على التحقق مما إذا كانت الشركات تعمل ما هو مفروض أن تعمله ويفيد في اكتشاف ومنع الفساد الإداري والمالي، أما التبصر فإنه يساعد متخذي القرارات وذلك بتزويدهم بتقويم مستقل للبرامج والسياسات، العمليات والنتائج، وأخيرا تحدد الحكمة الاتجاهات والتحديات التي تواجهها الشركة، ولإنجاز كل دور من هذه الأدوار يستخدم المدققون الخارجيون التدقيق المالي، تدقيق الأداء، التحقق والخدمات الاستشارية. (شهيدة، 2017، الصفحات 65-66)

3. التشريع والقوانين:

غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة. لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم. (عمر م.، 2017، صفحة 37)

فعلى سبيل المثال فرض قانون Sarbanes-Oxly Act (2002) متطلبات جديدة على الشركات المساهمة العامة، تتمثل في زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وتقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية، والطلب من المدير التنفيذي (CEO) ومدير الشؤون المالية (CFO) الشهادة على صحة التقارير المالية وعلى نظام الرقابة الداخلية، ووضع خطوط اتصال فعالة بين المدقق الخارجي ولجنة التدقيق وتحديد قدرة المسئولين في الشركة على المصادقة على المعاملات التي تخصهم في الشركة، والتي قد تكون مضرة بمصالح المالكين وأصحاب المصالح الآخرين في الشركة، كما أناط مسؤولية تعيين وإعفاء المدقق الخارجي والمصادقة على الخدمات غير التدقيقية التي يمكن أن تقدمها شركات التدقيق لزبائنها بلجنة التدقيق. (نوارة، 2019، صفحة 83)

4. الاندماجات والاستحواذات:

تعد الاندماجات والاستحواذات من بين الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع المؤسسات في أنحاء العالم، يشير كلا من جون وكيديا على وجود العديد من الأدبيات التي تؤكد على ضرورة آلية الاكتساب في الولايات المتحدة، فبدونها لا يمكن التحكم في سلوك الإدارة بشكل فعال بحيث أنه في غالب الأحيان يتم التخلي عن خدمات الإدارات في حال الأداء المنخفض.

أما فيما يخص منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فتشير إلى أنه تم الاستفادة من هذه الآلية بعد منح المؤسسات المملوكة للدولة نوعا من الاستقلالية في اتخاذ القرارات منها قرار الاستحواذ والاندماج. (مالطي، 2020، صفحة 28)

5. آليات حوكمة خارجية أخرى Another Corporate Governance Mechanisms:

هناك آليات حوكمة خارجية أخرى فضلا عما تقدم ذكره، تؤثر على فاعلية الحوكمة بطرق هامة ومكملة للآليات الأخرى في حماية مصالح أصحاب المصالح في الشركة، فعلى سبيل المثال تمارس منظمة الشفافية العالمية ضغوطا هائلة على الحكومات والدول، من أجل محاربة الفساد المالي والإداري وتضغط منظمة التجارة العالمية (WOT) من أجل تحسين النظم المالية والمحاسبية، وفي قطاع البنوك تمارس لجنة بازل ضغطا من أجل ممارسة الحوكمة فيها. (فلاق، 2015، صفحة 185)

شكل 4. يوضح الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

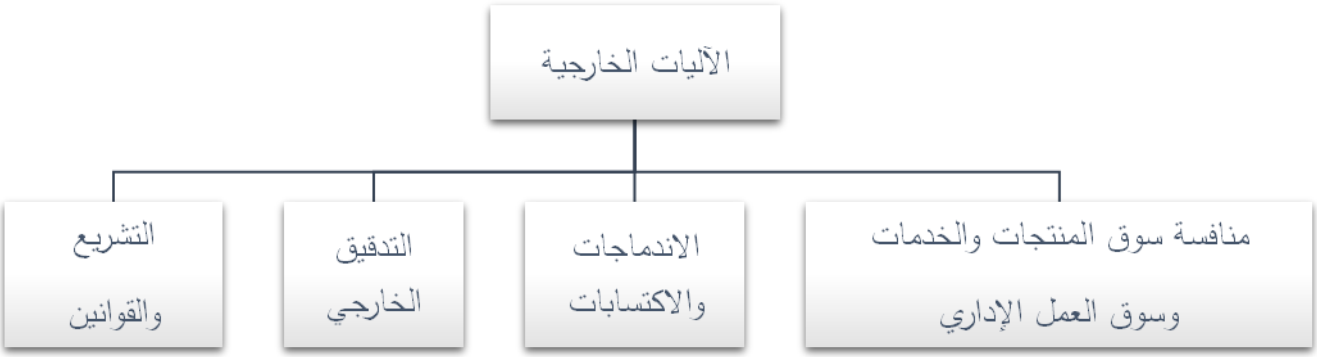

(المصدر: اعتماد الباحث على المعلومات التي تم ذكرها سابقا)

الخلاصة

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، فإن الفساد معضلة عويصة شملت كل العصور وكل أرجاء العالم، وخاصة الدول المتخلفة التي عانت ولا زالت تعاني منه، مما أدى إلى خلق المشكلات عديدة لها في جميع المجالات.

كما أن الانحرافات التي وقعت من طرف بعض الموظفين داخل المؤسسات بمختلف أنواعها – ومن أهم هذه الانحرافات: الرشوة، المحاباة، المحسوبية.....– قد أدت إلى ظهور ما يسمى بالفساد المالي والإداري والذي تتمثل مخرجاته في انهيار المؤسسات وانعدام الشفافية، وبالتالي فإن تطبيق آليات حوكمة الشركات أمر ضروري لا مفر منه، لأنه الوسيلة التي يمكن من خلالها حماية أو تفادي وقوع الشركة في انهيارات تؤدي إلى سقوطها، ومنه فإن تطبيق آليات حوكمة الشركات يؤدي إلى خلق مكاسب وإيجابيات للشركة، كالمحافظة على الموقع التنافسي وتحسين التنافسية، وجذب الاستثمارات.

الفصل الثالث:
الجانب التطبيقي

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

تمهيد

بعدما ما تم التطرق إليه في الفصلين النظريين من مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات والفساد المالي والإداري، سنحاول في هذا الفصل والمتمثل في الجانب التطبيقي للدراسة إلى معرفة أهم ما قدمناه من طرح نظري في الواقع الذي نعيشه. وذلك من طرف عينة من موظفي سونلغاز في ولاية النعامة، ومدى تبنيهم لحوكمة الشركات في الإدارة لمحاربة الفساد المالي والاداري بتحليل معطيات الاستبيان عن طريق التحليل الإحصائي المناسب بما ذلك النسب المئوية، التوزيع التكراري الإحصائي واستخراج النتائج والمتوسطات الحسابية من خلال استخدام برمجية " SPSS " وعرض النتائج المتحصل عليها.

ولتحقيق ذلك تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، وهي كالآتي:

المبحث الأول: تعريف مؤسسة محل الدراسة والآليات المستخدمة في الدراسة التطبيقية

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية وتحليل الاستبيان

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

المبحث الأول: تعريف مؤسسة محل الدراسة والآليات المستخدمة في الدراسة التطبيقية

المطلب الأول: تعريف شركة سونلغاز النعامة

تعتبر شركة التوزيع الكهرباء والغاز لولاية النعامة وكالة إقليمية لولاية النعامة وتتكون من ثلاث فروع رئيسية وهي فرع مشرية، فرع النعامة –فرع عين الصفراء– وتعتبر شركة توزيع الكهرباء والغاز بالنعامة احد فروع للشركة الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز لمنطقة الغرب SDO حيث تعتبر هذه الأخيرة شركة مساهمة وفرع في مجمع سونلغاز منذ ديسمبر 2005 برأسمال قدره 25 مليار دج وعاملين عددهم 4400 عونا في سنة 2006 لتواصل توسعها ويبلغ عدد العاملين فيها 6485 سنة 2011 وتكمن وظيفتها في نقل وتوزيع مادتي الكهرباء الغاز وتغطي عمليا كافة انحاء الغرب، ويمثل طموح شركة في تطوير وزيادة شبكتها لتبلغ المناطق المعزولة ونائية بغرض زيادة نسبة التغطية. (من وثائق الشركة)

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

من اجل الوقوف على وتماشيا مع الطرح النظري لمتغيرات الدراسة (حوكمة الشركات، والفساد الإداري والمالي) وتحليل العلاقة بينهما، تم الاستعانة بأسلوب الاستبيان من خلال طرح مجموعة من الأسئلة على المبحوثين التي تتناسب مع أبعاد المتغيرين التي تطرقنا لها في الفصل الأول والثاني وعن طريق استخدام برمجية «spss25»واستخدام الأدوات الإحصائية اللازمة لتحليل نتائج الاستبيان.

تعد منهجية الدراسة الميدانية مجموعة طرق وإجراءات، والهدف منها تحديد مستوى الربط بين ما هو نظري وما هو على أرض الواقع، حيث يمكن تطبيق هذه المعارف النظرية فيها، من خلال إجراء اختبارات انتقائية على مجموعة ممن أفراد المجتمع

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

أ– مجتمع الدراسة: هو المجموعة التي يهتم بها الباحث، والتّي يريد أن يعمَّم عليها النتائج التي يصل إليها من العينة، وقد مثّل عدد من الموظفين الذين يعملون في جميع المستويات الهيكل التنظيمي لمديرية سونلغاز النعامة وبمستويات عمرية مختلفة.

ب– عينة الدراسة: هي عبارة عن شريحة (جزء) من مجتمع الدراسة، تحمل خصائص وصفات هذا المجتمع وتمثله فيما يخص الظاهرة موضوع البحث، ويتم اختيارها بطريقة معينة وقد تضمنت عينة دراستنا

40 موظفا تم اختيارهم عشوائيا نظرا لكبر حجم المجتمع الذي بمثل آراء مجموعة من موظفين مديرية مؤسسة سونلغاز.

جـ- تقنية المعاينة: وترتكز على اختيار الأفراد الذين يستجيبون أكثر للموضوع، أي من لديهم دراية واسعة بمضمون الدراسة، حيث تم جمع 35 استمارة وبعد الفرز تم الحصول على 30 استمارة صالحة للتحليل الإحصائي وهو عدد ملائم للدراسة.

الفرع الثاني: أداة الدراسة

قصد تحقيق الغرض من الدراسة، لا بد من الاعتماد على مجموعة من الأدوات لتسهيل الحصول على المعلومات المراد وصفها وتحليلها ومعالجتها، واختبار مدى صحة الفرضيات للوصول بذلك إلى نتائج دقيقة لدراستنا.

أ- الاستبيان: هو مجموعة من الأسئلة المتنوعة والتي ترتبط ببعضها البعض بشكل يحقق الهدف الذي يسعى إليه الباحث من خلال المشكلة التي يطرحها بحثه، ويرسل الاستبيان بالبريد أو بأي طريقة أخرى إلى مجموعة من الأفراد أو المؤسسات التي اختارها الباحث.

وتتحدد خطوات الاستبيان في:

- تحديد الأهداف المطلوبة من عمل الاستبيان في موضوع البحث ومشكلته، ومن ثم تحديد البيانات والمعلومات المطلوب جمعها؛
- ترجمة وتحويل الأهداف إلى مجموعة من الأسئلة والاستفسارات واختيار أسئلة الاستبيان وتجربتها على مجموعة محدودة من الأفراد المحددين في عينة البحث لإعطاء رأيهم بشأن نوعيتها من حيث الفهم والشمولية والدلالة وكذلك كميتها وكفايتها لجمع المعلومات المطلوبة عن موضوع البحث ومشكلته في ضوء الملاحظات التي يحصل عليها فإنه يستطيع تعديل الأسئلة بالشكل الذي يعطي مردودات جيدة؛
- تصميم وكتابة الاستبيان بشكله النهائي ونسخه بالأعداد المطلوبة؛
- توزيع الاستبيان حيث يقوم باختيار أفضل وسيلة لتوزيع وإرسال الاستبيان بعد تحديد الأشخاص والجهات التي اختارها كعينة لبحثه؛

- متابعة الإجابة على الاستبيان فقد يحتاج الباحث إلى التأكيد على عدد الأفراد والجهات في إنجاز الإجابة على الاستبيان وإعادته وقد يحتاج إلى إرسال نسخ أخرى منه خاصة إذا فقدت بعضها؛
- تجميع نسخ الاستبيان الموزعة للتأكد من وصول نسخ جديدة منها، حيث لا بد من جمع ما نسبته 75% أكثر من الإجابات المطلوبة لتكون كافية لتحليل معلوماتها.

وبذلك اعتمدنا على الاستبيان كأداة هامة للحصول على المعلومات والبيانات من أفراد عينة الدراسة، وانطلاقا من ذلك تم تقسيم إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: تضمن البيانات الشخصية لعينة الدراسة المتعلقة بالمبحوثين والمشكل من**4**عبارات.

المحور الثاني: تضمن الحوكمة (متغير مستقل) والمشكل من **20** عبارات، وذلك باعتماد مقياس "ليكرت" الخماسي، بإعطاء الدرجة **(1)** للإجابة غير موافق بشدة، الدرجة **(2)** للإجابة غير موافق، الدرجة **(3)** للإجابة موافق بدرجة متوسطة، الدرجة **(4)** للإجابة موافق، والدرجة **(5)** للإجابة موافق بشدة. فقد تراوح مدى الإجابة من **[1-5]**.

المحور الثالث: تضمن الفساد الإداري والمالي (متغير تابع) والمشكل من **13** عبارات، وذلك باعتماد مقياس "ليكرت" الخماسي، بإعطاء الدرجة **(1)** للإجابة غير موافق بشدة، الدرجة **(2)** للإجابة غير موافق، الدرجة **(3)** للإجابة موافق بدرجة متوسطة، الدرجة **(4)** للإجابة موافق، والدرجة **(5)** للإجابة موافق بشدة. فقد تراوح مدى الإجابة من **[1-5]**

وقد استخدمنا أيضًا الإحصاء الاستدلالي مثل نموذج الانحدار الاستدلالي في نموذج الانحدار للاستجابات سواء على العبارة الواحدة أو على جميع عبارات البعد، لأنه يعتبر أهم مقاييس النزعة المركزية، ويتم حسابه باستخدام طريقة المتوسط المرجح، وبحسب مقياس "ليكرت" الخماسي ذو الخيارات **(4،3،2،1، 5)** ويتم حساب المتوسط الحسابي للاستجابات كما يلي:

المتوسط الحسابي للاستجابات على العبارة = **(عدد الأفراد الذين اختاروا هذا الخيار×5)** + **(التكرار المقابل×4)** + **(التكرار المقابل × 3)** + **(التكرار المقابل × 2)** + **(التكرار المقابل×1) / مجموع المعاملات (1+2+3+4+5)**

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01): إجابات الأسئلة ومستوى القبول

الدرجة	قيمة المتوسط الحسابي لأوزان مقياس likert	الاتجاه	مستوى القبول
1	من 1 إلى 1.80	غير موافق بشدة	ضعيف جدا
2	من 1.81 إلى 2.60	غير موافق	ضعيف
3	2.61 إلى 3.40	موافق بدرجة متوسطة	متوسط
4	3.41 إلى 4.20	موافق	جيد
5	من4.21 إلى 5	موافق بشدة	ممتاز

المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

تم القيام بتحليل البيانات تحليلاً جدوليًا باستخدام الحزمة الإحصائية لتطبيقات العلوم الاجتماعية "**SPSS**"، وتمت الاستعانة بالأساليب الإحصائية التالية:

- **أساليب الإحصاء الوصفي:** وتم فيه استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- **التوزيعات التكرارية:** تم استخدام التوزيعات التكرارية لهدف التعرف على تكرار إجابات أفراد العينة لكل عبارة من عبارات الاستبيان؛
- **النسب المئوية:** تم استخدام النسب المئوية لمعرفة نسبة الأفراد الذين اختاروا كل بديل من بدائل الأجوبة عن فقرات الاستبيان؛
- **الانحراف المعياري:** تم استخدامه للتعرُّف على مدى انحراف إجابات أفراد العينة لكل عبارة عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضِّح التشتت في إجابات أفراد العينة.

-**أساليب الإحصاء الاستدلالي:** وتم فيه استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- معامل (ألفا كرونباخde cronbachAlpha) لقياس الاعتمادية وثبات فقرات الاستبيان؛
- معامل التحديد تم استخدامه لمعرفة مستوى تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع؛

- **الانحدار المتعدد:** هو دراسة التوزيع المشترك للمتغيرين التابع والمستقل والهدف من دراسته هو إيجاد دلالة التغير الذي قد يطرأ على المتغير التابع تبعًا للتغير في قيم المتغير المستقل.

1- اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:

يتم التأكد من صحة البيانات للتحليل الإحصائي، وذلك من خلال اعتماد عدة اختبارات كصدق الأداة واختبار ثباتها من خلال اختبار ألفا كرونباخ، كما يجب التأكد أولا من أن البيانات تتوزع طبيعيا أم لا.

1.2. صدق الاستبانة:

من أجل التحقق من صدق وثبات الدراسة، تمّ اعتماد الصدق الظاهري، صدق البناء والمحتوى للدراسة، واعتماد الاختبارات الإحصائية لصدق الاستبيان.

أ- الصدق الظاهري للاستبيان: للتحقق من صدق محتوى أداة الدراسة، والتأكّد من أنّها تخدم أهدافها، تمّ عرض الاستبيان على مجموعة من المُحكّمين في مجال تخصصنا، وطلب إليهم دراسة الأداة، وإبداء رأيهم فيها من حيث" مدى مناسبة العبارة للمحتوى، والنظر في مدى كفاية أداة الدراسة من حيث عدد العبارات، شموليتها، وتنوع محتواها، وتقويم مستوى الصياغة اللّغوية، وقد استجبنا لأراء السادة المحكمين، وقمنا بإجراء التعديلات المقترحة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية.

ب- صدق البناء والمحتوى: بعد دراسة ملاحظات المحكمين، آرائهم واقتراحاتهم، أجرينا التعديل فيما يخص بعض العبارات ومحتواها، حذف بعض الآخر منها، تصحيح بعض أخطاء الصياغة اللّغوية وعلامات الترقيم...، وهذا ما يُعبّر عن صدق البناء والمحتوى للأداة، هذه الأخيرة تمّ اعتمادها لأنّها صالحة لقياس ما وضعت له.

2.2- الاختبارات الإحصائية لصدق وثبات الاستبيان:

يقصد بثبات أداة الدراسة الاتساق في نتائج الأداة وإمكانية الحصول على نفس النتائج وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترة زمنية معينة وبتم التحقق من ثبات استبانة الدراسة بالاعتماد على معامل ألفا كرونباخ. ومن أجل معرفة ثبات وصدق البيانات الواردة

بالاستمارة تم استخدام اختبار كرونباخ، وهذا الأخير يقيس درجة ثبات وصدق أداة الدراسة عن طريق معامل α كرونباخ والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار كما يلي:

الجدول رقم (02): نتائج اختبار الثبات والصدق

المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات Crombach Alpha
المتغير المستقل (الحوكمة)	**20**	**0.93**
المتغير التابع (الفساد الإداري والمالي)	**13**	**0.901**
الاستبيان ككل	**33**	**0.876**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات SPSS

3.2- اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة:

قبل الشروع في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، يجب التأكد أولا من مدى تمثيل العينة المدروسة للمجتمع الأصلي ومعرفة نوعية الاختبارات المتبعة هل هي معلميه او غير معلميه، وبما أن حجم العينة أكبر من 30 مفردة فإنها تتبع التوزيع الطبيعي، إلا أننا حاولنا التحقق من هذا الاختبار وذلك بهدف التأكد من صحة التوزيع الطبيعي، وهناك العديد من الاختبارات لمعرفة ما إذا كان هناك توزيع طبيعي أو لا، ومن بين هذه الاختبارات نذكر اختبار كلموغروف سميرنوف **K-S** المعلمي إضافة إلى اختباري التفرطح **kurtosis** والالتواء **skewners**، كل هذه الاختبارات تصب في نتيجة واحدة إلا اننا وفي دراستنا اعتمدنا على اختباري التفرطح والالتواء ذلك لأنهما يتمتعان بدقة عالية في نتائجهما عكس اختبار كلموغروف سميرنوف **K-S** المعلمي. والجدول التالي يلخص نتائج هاذين الاختبارين:

الجدول رقم (03): يمثل اختباري التفرطح kurtosis والالتواء skewners

	اختبار التفرطح kurtosis		اختبار الالتواء skewners	
المتغيرات	الحوكمة X	الفساد الإداري والمالي Y	الحوكمة X	الفساد الإداري والمالي Y
قيمة الاختبار	2.967	-0.108	-0.623	0.165

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برمجية SPSS

قبل تحليل نتائج الجدول السابق، أولا نقوم بتعريف كيفية قراءة نتائج اختباري التفرطح **kurtosis** والالتواء **skewners** على النحو التالي:

أولا: بالنسبة لاختبار التفرطح kurtosis

حتى نقول ان هناك توزيع طبيعي لعينات الدراسة يجب أن تكون قيمة اختبار التفرطح **kurtosis** محصورة بين 10 و10−، أما إذا كانت خارج هذا المجال فإنه لا يوجد توزيع طبيعي لعينات الدراسة؛

ثانيا: بالنسبة لاختبار الالتواء skewners

حتى نقول ان هناك توزيع طبيعي لعينات الدراسة يجب أن تكون قيمة اختبار الالتواء **Skewners** محصورة بين **3** و**3**−، أما إذا كانت خارج هذا المجال فإنه لا يوجد توزيع طبيعي لعينات الدراسة.

من خلال هذا المفهوم ونتائج الجدول السابق () يتبين لنا ما يلي:

❖بالنسبة لمتغير الحوكمة **(x)** نجد أن قيمتي اختباري التفرطح والالتواء تقدر ب **2.967** و**0.623**− على الترتيب وهذه نتائج تقع داخل مجال التوزيع الطبيعي للاختبارين (10,10−) و(3,3) على الترتيب ومنه فإن بيانات متغير الحوكمة تتبع التوزيع الطبيعي؛

❖بالنسبة الفساد الإداري والمالي **(y)** نجد أن قيمتي اختباري التفرطح والالتواء تقدر بـ **0.108**− و **0.165**على الترتيب وهذه نتائج تقع داخل مجال التوزيع الطبيعي للاختبارين (10,10−) و(3,3−) على الترتيب ومنه فإن بيانات الفساد الإداري والمالي تتبع التوزيع الطبيعي

وخلاصة لما سبق يمكن القول بأن بيانات المتغير المستقل والمتغير التابع تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه نستطيع استخدام الانحدار لاختبار الفرضيات.

المبحث الثاني: تحليل الاستبيان

المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة

لقد تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة، حيث تضمن الاستبيان أربعة أسئلة حول البيانات الشخصية لعينة البحث، وهي: الجنس، السن، المستوى التعليمي ومدة الخدمة والجداول أدناه توضح نتائج التحليل الخاصة بأفراد عينة الدراسة.

1.3-توزيع أفراد العينة حسب الجنس: تكونت العينة من ذكور وإناث، حيث يوضح الجدول أدناه توزيع أفراد العينة الإحصائية حسب متغير الجنس.

جدول رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
أنثي	19	63.3%
ذكر	11	36.7%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم (): دائرة نسبية لتوزيع أفراد العينة حسب الجنس

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel.

يوضح الجدول والشكل أعلاه اختلاف النسبة المئوية بين الجنسين؛ حيث كانت أعلى نسبة من المبحوثين هم الإناث بنسبة 63.3%؛ تليها نسبة الذكور 36.7%، وهذا راجع إلى عشوائية العينة.

2.3- توزيع أفراد العينة حسب السن: من خلال الجدول والشكل البياني سوف يتم التعرف على توزيع مفردات العينة وفقًا للسن كما يلي:

جدول رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب السن

السن	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	2	6.7%
من 30 إلى 40 سنة	17	56.7%
من 40 إلى 50 سنة	9	30%
أكثر من 50 سنة	2	6.7%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم (): **توزيع أفراد العينة حسب السن**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن 56.7% من عينة الدراسة بلغت أعمارهم من 30 إلى 40 سنة وهي تمثل أعلى نسبة، في حين أن النسبة 30% أعمارهم من 40 الى 50 سنة؛ أما الفئة اقل من 30 سنة بلغت نسبتهم 6.7% وفي الأخير نجد أن الفئة أكثر من 50 سنة بلغت نسبتهم6.7%

3.3- توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي: من خلال الجدول والشكل البياني سوف يتم التعرف على توزيع مفردات العينة وفقًا للسن كما يلي:

جدول رقم (06): توزيع افراد العينة حسب متغير المستوى العلمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	6	20%
ليسانس	13	43.3%
ماستر	11	36.7%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم () دائرة نسبية لتوزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

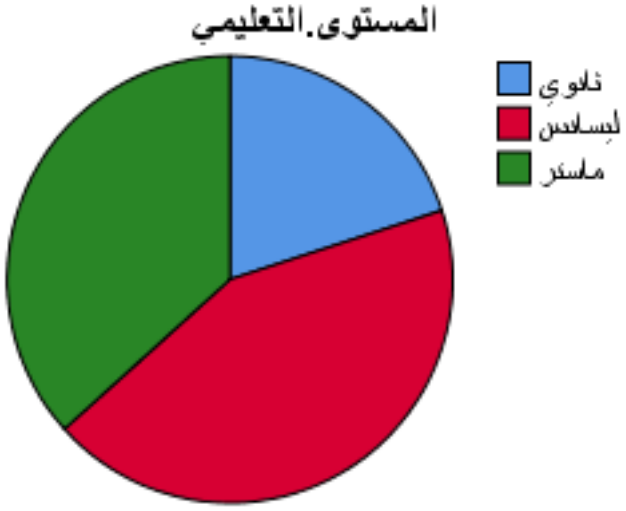

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه ان المستوى التعليمي الغالب على المبحوثين هو مستوى ليسانس بنسبة بلغت 43.3%، وتليها نسبة 36.7% من المبحوثين مستواهم ماستر، وأخيرا نسبة 20% من المبحوثين ذو مستوى ثانوي، نجد ان المستوى الغالب على الدراسة هو ليسانس.

4.3 – توزيع أفراد العينة حسب مدة الخدمة: من خلال الجدول والشكل البياني سوف يتم التعرف على توزيع مفردات العينة وفقًا لمدة الخدمة كما يلي:

جدول رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب مدة الخدمة

مدة الخدمة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	2	6.7%
من 5 إلى 10 سنوات	7	23.3%
من10 إلى 15 سنة	13	43.3%
من 15 إلى 20 سنة	7	23.3%
أكثر من 20 سنة	1	3.3%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم (): **توزيع أفراد العينة حسب مدة الخدمة**

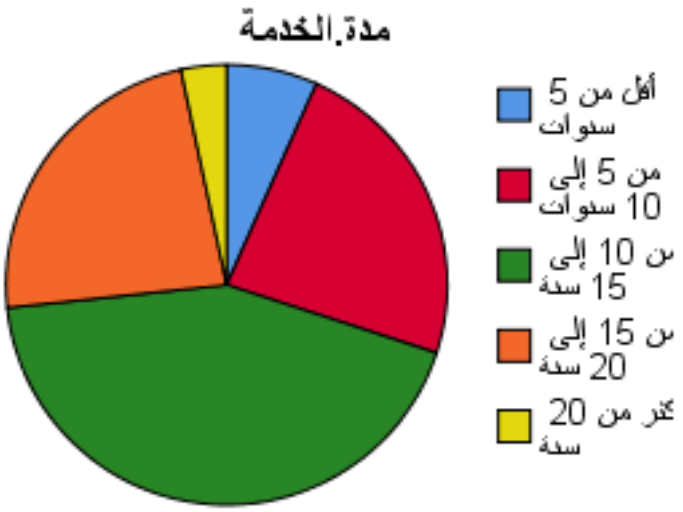

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه ان اغلب المبحوثين تتراوح مدة الخدمة من 10 الى 15 سنة بنسبة 43.3%، وتليها نسب متساوية قدرت بـ 23.3% من المبحوثين تتراوح مدة الخدمة لديهم من 5 الى 10 سنوات ومن 15 الى 20 سنة، وتليها نسبة 6.7% للمبحوثين الذين مدة خدمتهم اقل من 5 سنوات، وأخيرا نسبة 3.3% للمبحوثين الذين تتراوح مدة خدمتهم أكثر من 20 سنة.

المطلب الثاني: تحليل محور الحوكمة

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى عرض وتحليل للبيانات التي تضمنتها الاستبانة، حيث تم إعداد جداول تكرارية لمتغيرات الدراسة والمستخدمة لأغراض التحليل الإحصائي الوصفي؛ للحصول على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع الأبعاد؛ وبعدها سنقوم باختبار الفرضيات.

1- تحليل الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير الحوكمة:

يوضح الجدول أدناه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول هذا المتغير

جدول رقم (08): نتائج متغير الحوكمة

السؤال	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
01	العدد	0	2	4	19	5	3.9	0.75	جيد	05
	%النسبة	0	6.7	13.3	63.3	16.7				
02	العدد	0	1	10	16	3	3.7	0.702	جيد	02
	%النسبة	0	3.3	33.3	53.3	10				
03	العدد	1	2	2	19	6	3.9	0.92	جيد	05
	%النسبة	3.3	6.7	6.7	63.3	20				
04	العدد	0	4	5	16	5	3.73	0.91	جيد	08
	%النسبة	0	13.3	16.7	53.3	16.7				
05	العدد	0	3	8	14	5	3.7	0.87	جيد	09
	%النسبة	0	10	26.7	46.7	16.7				
06	العدد	1	1	7	14	7	3.83	0.95	جيد	06
	%النسبة	3.3	3.3	23.3	46.7	23.3				
07	العدد	0	0	4	18	8	4.13	0.63	جيد	01
	%النسبة	0	0	13.3	60	26.7				
08	العدد	1	0	7	14	8	3.93	0.91	جيد	04
	%النسبة	3.3	0	23.3	46.7	26.7				
09	العدد	2	2	10	11	5	3.5	1.07	جيد	10
	%النسبة	6.7	6.7	33.3	36.7	16.7				
10	العدد	1	2	6	16	5	3.73	0.94	جيد	08
	%النسبة	3.3	6.7	20	53.3	16.7				

11	العدد	1	3	4	18	4	3.7	0.95	جيد	09
	%النسبة	3.3	10	13.3	60	13.3				
12	العدد	1	0	2	22	5	4.00	0.714	جيد	03
	%النسبة	3.3	0	6.7	73.3	16.7				
13	العدد	2	3	7	15	3	3.46	1.04	جيد	11
	%النسبة	6.7	10	23.3	50	10				
14	العدد	1	2	8	12	7	3.73	1.01	جيد	08
	%النسبة	3.3	6.7	26.7	40	23.3				
15	العدد	1	0	6	13	10	4.03	0.92	جيد	02
	%النسبة	3.3	0	20	43.3	33.3				
16	العدد	0	4	5	15	6	3.76	0.93	جيد	07
	%النسبة	0	13.3	166.7	50	20				
17	العدد	1	2	12	12	3	3.46	0.89	جيد	11
	%النسبة	3.3	6.7	40	40	10				
18	العدد	1	4	10	9	6	3.5	1.07	جيد	10
	%النسبة	3.3	13.3	33.3	30	20				
19	العدد	2	2	4	17	5	3.7	1.05	جيد	09
	%النسبة	6.7	6.7	13.3	56.7	16.7				
/20	العدد	1	5	12	10	2	3.23	0.93	متوسط	12
	%النسبة	3.3	16.7	40	33.3	6.7				
الحوكمة							2.72	0.81	متوسط	/

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن كل إجابات العينة المبحوثة وقعت في المستوى الجيد بمتوسطات حسابية (4.13)، (4.03) (3.7)، وانحرافات معيارية (0.63) (0.92) (0.702) على التوالي، وهذا يدل على ان الشركة تلتزم بالقوانين وذلك للمحافظة على سير أدائها كما توجد ممارسة رشيدة لسلطاتها الإدارية مع ذكر عدد العمال، كما وقعت إجابات في المستوى الجيد بمتوسطات حسابية (4.00) (3.93) (3.9) (3.9) (3.83) (3.76) (3.73) (3.73) (3.7) (3.5) (3.5) (3.46) (3.23) وانحرافات معيارية (0.714) (0.91) (0.92) (0.75) (0.95) (1.05) (0.93) (1.01) (0.91) (0.94) (0.95) (1.07) (1.04) (0.89) على التوالي، ومنه يمكن القول انه توجد موثوقية في معلومات الشركة مع وجود شفافية ووضوح في القوائم المالية وتقوم الشركة باستخدام طرق فعالة في التسيير داخلها

مع ممارسة الرقابة على أداء الادارة، كما انه في الشركة يوجد الالتزام والانضباط الذاتي مع تدعيم للإفصاح الالكتروني، يتم العمل في الشركة بمبادئ الشفافية والمسائلة كما انه يتم الإفصاح عن النتائج الاستثمارية وعن المركز المالي وكذاك افصاح عن نتائج التشغيل الخاصة بالشركة مع وجود مصداقية في المعلومات المالية، يوجد في الشركة تقييم وتقدير للقرارات التسييرية كما بتم تطبيق النزاهة والموضوعية داخل الشركة كما يتم استخدام للنظم الرقابية المتطورة، وفي الأخير نجد إجابة فئة من المبحوثين وقعت في المستوى المتوسط بمتوسط حسابي (3.23) وانحرافي معياري (0.93) وهذا معناه انه لا يوجد استقلالية في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة. نجد من خلال هذا التحليل ان الشركة تلتزم بالقوانين في تسيير شؤونها الإدارية.

المطلب الثالث: تحليل الوسط الحسابي والانحراف المعياري حول الفساد الإداري والمالي (المتغير التابع).

يوضح الجدول أدناه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن عبارات حول الفساد الإداري والمالي.

جدول رقم (09): نتائج عبارات الفساد الإداري والمالي

السؤال	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
01	العدد	10	11	7	2	0	2.03	0.92	ضعيف	10
	%النسبة	33.3	36.7	23.3	6.7	0				
02	العدد	2	1	7	13	7	3.73	1.08	جيد	01
	%النسبة	6.7	3.3	23.3	43.3	23.7				
03	العدد	6	9	3	8	4	2.83	1.39	متوسط	05
	%النسبة	20	30	10	26.3	13.3				
04	العدد	4	6	4	14	2	3.13	1.22	متوسط	03
	%النسبة	13.3	20	13.3	46.7	6.7				
05	العدد	6	12	5	3	1	2.36	1.03	ضعيف	08
	%النسبة	20	40	26.7	10	3.3				

06	العدد	5	16	5	2	2	2.33	1.06	ضعيف	09
	%النسبة	16.7	53.3	16.7	6.7	6.7				
07	العدد	6	9	4	9	2	2.73	0.28	متوسط	06
	%النسبة	20	30	13.3	30	6.7				
08	العدد	3	3	8	11	5	3.4	1.19	جيد	02
	%النسبة	10	10	26.7	36.7	16				
09	العدد	6	10	6	4	4	2.67	1.32	متوسط	07
	%النسبة	20	33.3	20	13.3	13.3				
10	العدد	6	6	4	8	6	3.06	1.46	متوسط	04
	%النسبة	20	20	13.3	26.7	20				
11	العدد	7	5	7	8	3	2.83	1.34	متوسط	05
	%النسبة	23.3	16.7	23.3	26.7	10				
12	العدد	8	11	6	3	2	2.33	1.18	ضعيف	09
	%النسبة	26.7	36.7	20	10	6.7				
13	العدد	10	13	6	0	1	1.96	0.92	ضعيف	11
	%النسبة	33.3	43.3	20	0	3.3				
الفساد المالي والإداري							3.73	0.60	جيد	/

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم () يتبين لنا انا إجابة المبحوثين حول عبارات الفساد المالي والإداري في المستوى الجيد بمتوسط حسابي (3.73) (3.4) وانحراف معياري (1.08) (1.19) على التوالي، يدل على ان الإهمال والتقصير يؤدي الى ضياع الحق المالي للدولة ويؤدي الفعل اللاأخلاقي من الموظف الى عدم احترام الوظيفة، ووقعت إجابات في المستوى المتوسط بمتوسطات حسابية (3.13) (3.06) (2.83) (2.83) (2.73) (2.67) (2.36) وانحرافات معيارية (1.22) (1.46) (1.39) (1.34) (0.28) (1.32) (1.03) على التوالي، وهذا يدل على انه يحدث في الشركة الالتزام بمواعيد العمل كما لا بوجد في الشركة موظف يمتنع عن أداء عمله كما انه لا يقوم بعض الموظفين بالحصول على تبادل المصالح باستخدام الوساطة، وانه لا بوجد موظف مع زملائه لأنه في الشركة يجب ان يتعاونوا مع بعضهم البعض أي العمل في جماعات متعاونة كما لا يقوم الموظفين بمنح خدمات الى أقاربهم بصورة غير موضوعية، ووقعت إجابات في المستوى الضعيف بمتوسطات حسابية (2.33) (2.33) (2.03) (1.96) وانحرافات معيارية (1.18) (1.06) (0.92) (0.92) على التوالي، وهذا راجع الى انه لا يمكن

ان يقوم الموظف بإفشاء اسرار العمل كما لا يأخذ الموظف المال نظير أداء الخدمة دون ان يكون له الحق في اخذه، كما لا يقوم الموظف بمخالفة القواعد والاحكام المالية المنصوص عليها ولا يسعى الموظفين الى امتلاك المال العام، نجد من خلال هذا التحليل ان الموظفين يتعاملون بأكثر شفافية كما انهم لا يتعاملون بقبول الرشاوي او استخدام الوظيفة في تحقيق المصالح الشخصية.

المبحث الثالث: اختبار فرضيات

قاعدة قرار اختبار الفرضيات: سيتم اختبار فرضيات الدراسة من خلال الاعتماد على أسلوب تحليل الانحدار، ما سنقوم باستخدام اختبار ستودنت **(T-Test)** لاختبار مكونات الفرضية، فإذا كانت معنوية

فيعني ذلك أنَّ المتغير المستقل معنوي، ويتم إقصاء باقي المتغيرات التي لم تثبت معنويتها، لأنه لا يمكن الحكم أو التنبؤ بالمتغير التابع من خلال المتغير المستقل الذي ليست له معنوية.

وستكون قاعدة القرار، " أننا **نرفض الفرضية الصفرية** H_0، **وبالتالي قبول الفرضة البديلة** H_1**إذا كانت قيمة** (t) **المحسوبة والمستخرجة من نتائج برنامج** SPSS **أكبر من قيمة**(t) **الجدولية بمستوى ثقة** (0.95)".

كما نقوم باختبار الدلالة الإحصائية للنموذج ومعرفة معالمه من خلال قيمة اختبار فيشر(F)، التي توصلنا إلى أن يوجد متغير مستقل واحد على الأقل يفسر التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وذلك إذا كانت قيمة (F) معنوية، أما في حالة عدم معنوية (F) فإن ذلك يدل على أن جميع الآثار التي تحدث في المتغير التابع تعود للمتغير العشوائي.

المطلب الأول: اختبار الفرضية الرئيسية

تنقسم هذه الفرضية إلى فرعين هما:

-يوجد أثر إيجابي للحوكمة في مكافحة الفساد الإداري والمالي".

– يوجد ارتباط سلبي للحوكمة في مكافحة الفساد الإداري والمالي.

وللتأكد من صحة أو نفي هذه الفرضية لابد من إجراء الإختبار ANOVA القائم في قاعدة قراره على الفرضيتين التاليتين: –الفرضية الصفرية H0 والفرضية البديلة H1

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$)يوجد أثر وارتباط بين الحوكمة والفساد الإداري والمالي "؛

H_1 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$)يوجد أثر وارتباط بين الحوكمة والفساد الإداري والمالي

جدول رقم (10): نتائج تحليل الإنحدار البسيط لإختبار الفرضية الرئيسية

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج SPSS.

	المعامل B	إختبار ستودنت T	Sig t الإحتمالية	F اختبار فيشر	Sig F الإحتمالية	R معامل الإرتباط	R2 معامل التحديد
الثابت	3.16	3.32	0.002	0.21	0.646	0.087	0.008
الحوكمة X	0.117-	0.46-	0.64				

من خلال الجدول أعلاه نجد ان معامل التحديد R-deur=0.008 و هو ما يدل على تأثير الحوكمة في مكافحة الفساد المالي والاداري بنسبة 0.8% و أن باقي النسبة 99.2% من التأثير في المتغير التابع راجعة إلى عوامل أخرى غير العوامل المذكورة، كما بلغ معامل الإرتباط R=0.087 أي دلالة على وجود علاقة ضعيفة وسالبة بين المتغيرين، كما تشير قيمة F إلى عدم ملائمة خط الإنحدار للعلاقة بين المتغيرين و التي تحمل معنوية ذات مستوى ثقة بلغت 0.646، وهو ما يدل على عدم قبول النموذج بصفة عامة، أي أن ليس له دلالة إحصائية كلية للنموذج، أي أن هناك علاقة تأثير ضعيفة جدا بين الحوكمة والفساد المالي والإداري.

كما نلاحظ أن قيمة الثابت B0 بلغت (3.16)، أما قيمة B1 التي تمثل معامل الإنحدار للحوكمة فقد بلغ قيمة (0.117-)، وهذا يعني أن التغيير في محور الحوكمة بوحدة واحدة يؤدي الى التغيير في الفساد المالي والإداري ب 0.117 لكن في الاتجاه المعاكس، ومن خلال هذه المعطيات يمكن تمثيل نموذج الإنحدار كما يلي:

$$Y=3.16-0.117X$$

Y: المتغير التابع (الفساد المالي والإداري)

X: المتغير المستقل (الحوكمة)

من خلال نتائج الإختبار التي يوضحها الجدول السابق، فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية H0 لأن المعنوية أكبر من 0.05 والتي تقدر ب 0.646ورفض الفرضية البديلة :H1

ومن نقول أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الفساد المالي والإداري والحوكمة.

ومن خلال ما سبق نستنتج:

- يوجد أثر إيجابي للحوكمة في مكافحة الفساد الفساد المالي والإداري وذلك لأنه كلما كانت هناك حوكمة ورشادة أكثر كلما قل ونقص الفساد المالي والإداري، **ومنه نقبل ونؤكد صحة الفرضية الرئيسية الأولى؛**
- يوجد ارتباط سلبي للحوكمة على الفساد المالي والإداري وذلك لأنه هناك علاقة عكسية بين المغيرين كلما زاد متغير الحوكمة بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى التقليل من الفساد المالي والإداري ب 0.117 وحدة. **ومنه نقبل ونؤكد صحة الفرضية الرئيسية الثانية.، ومن خلال النتائج السابقة تم إثبات وتأكيد صحة الفرضية الرئيسية بصفة عامة.**

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الفرعية الأولى والثالثة

قبل الشروع في اختبار الفرضيات الفرعية لا بد من تقسيم أسئلة المحور الثاني من الاستبيان والخاص بالفساد المالي والإداري إلى قسمين:

- ✓ أسئلة خاصة الفساد المالي وتضم خمسة أسئلة وهي س1، س2، س9، س11، س12، س13
- ✓ أسئلة خاصة الفساد الاداري وتضم سبعة أسئلة وهي س3، س4، س5، س6، س7، س8، س10.

بعد تقسيم الأسلة يمكننا اختبار الفرضيات الفرعية على النحو التالي:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى والثالثة

والتي تنص على: **يوجد أثر وارتباط للحوكمة في مكافحة الفساد الإداري".**

وللتأكد من صحة أو نفي هذه الفرضية نقوم بنفس الخطوات التي قمنا بها في إختبار الفرضية الرئيسية على النحو التالي:

H_0: لا يوجد أثر وإرتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) **للحوكمة في مكافحة الفساد الإداري؛**

H_1 : يوجد أثر وإرتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) **للحوكمة في مكافحة الفساد الإداري.**

جدول رقم (11): نتائج تحليل الإنحدار البسيط لإختبار الفرضية الفرعية الأولى والثالثة

	المعامل B	إختبار ستودنت T	Sig t الإحتمالية	F اختبار فيشر	Sig F الإحتمالية	R معامل الإرتباط	R2 معامل التحديد
الثابت	3.42	3.12	0.004	0.287	0.596	0.101	0.01
الحوكمة x	-0.115	-0.536	0.596				

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نجد ان معامل التحديد R-deur=0.01 وهي قيمة ضعيفة جدا مما يدل على وجود علاقة ضعيفة بين الحوكمة والفساد الإداري، بعبارة أخرى أن الحوكمة تؤثر بنسبة1% في مكافحة الفساد الإداري، وانا باقي النسبة والمتمثلة في 99% من التأثير ترجع إلى متغيرات وأبعاد أخرى لم تذكر في هذا النموذج، كما بلغ معامل الإرتباط R=0.01أي دلالة على وجود علاقة ضعيفة سالبة بين المتغيرين، أي وجود إرتباط سالب بين الحوكمة والفساد الإداري، كما تشير قيمة F إلى عدم ملائمة خط الإنحدار للعلاقة بين المتغيرين و التي تحمل معنوية ذات مستوى ثقة بلغت 0.596، وهو ما يدل على عدم قبول النموذج بصفة عامة، أي أن ليس له دلالة إحصائية كلية للنموذج.

كما نلاحظ أن قيمة الثابت B0 بلغت (3.42)، أما قيمة B2 التي تمثل معامل الانحدار للحوكمة على الفساد الإداري فقد بلغ قيمة (0.115-)، وهذا يعني أن التغيير متغير الحوكمة بوحدة واحدة يؤدي الى التغيير في متغير الفساد الإداري بقيمة 0.115، لكن في الإتجاه المعاكس ومن خلال هذه المعطيات يمكن تمثيل نموذج الإنحدار كما يلي:

Y1=3.42-0.115X

Y1: المتغير التابع الأول (الفساد الإداري)

X: المتغير المستقل (الحوكمة)

من خلال نتائج الإختبار التي يوضحها الجدول السابق، فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية H0 لأن المعنوية أكبر من 0.05 والتي تقدر ب 0.596 ورفض الفرضية البديلة H1 ،

ومن هنا نقول أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الفساد والإداري والحوكمة.

ومن خلال ما سبق نستنتج:

- من خلال معامل التحديد للحوكمة في مكافحة الفساد الإداري نستنتج وجود أثر للحوكمة في مكافحة الفساد الفساد والإداري وذلك لأنه توجد علاقة تأثر وتأثير بين هاذين المتغيرين، أي كلما كانت هناك حوكمة ورشادة أكثر كلما قل ونقص الفساد والإداري، **ومنه نقبل ونؤكد صحة الفرضية الأولى؛**
- نستنتج من معامل الإرتباط للحوكمة على الفساد الاداري والبالغ 1% أن هناك علاقة إرتباطية بين هاذين المتغيرينن كما يتضح لنا من الإشارة السالبة لمعامل الحوكمة (0.115−) أنه يوجد إرتباط سلبي للحوكمة على الفساد الإداري وذلك لأنه هناك علاقة عكسية بين المتغيرين كلما زاد متغير الحوكمة بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى التقليل من الفساد الإداري ب0.115 وحدة. **ومنه نقبل ونؤكد صحة الفرضية الفرعية الثالثة.**

المطلب الثالث: إختبار الفرضية الفرعية الثانية والرابعة

والتي تنص على: **يوجد أثر وارتباط للحوكمة في مكافحة الفساد المالي** ".

وللتأكد من صحة أو نفي هذه الفرضية نقوم بنفس الخطوات التي قمنا بها في إختبار الفرضية الرئيسية على النحو التالي:

H_0: لا يوجد أثر وإرتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) **للحوكمة في مكافحة الفساد المالي؛**

H_1 : يوجد أثر وإرتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) **للحوكمة في مكافحة الفساد المالي.**

جدول رقم (12): نتائج تحليل الإنحدار البسيط لإختبار الفرضية الفرعية الثانية والرابعة

	المعامل B	إختبار ستودنت T	Sig t الإحتمالية	F اختبار فيشر	Sig F الإحتمالية	R معامل الإرتباط	R2 معامل التحديد
الثابت	2.91	3.099	0.004	0.039	0.845	0.037	0.001
الحوكمة x	-0.049	-0.197	0.845				

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نجد ان معامل التحديد R-deur=0.001 وهي قيمة ضعيفة جدا مما يدل على وجود علاقة ضعيفة بين الحوكمة والفساد المالي، بعبارة أخرى أن الحوكمة تؤثر بنسبة 0.1% في مكافحة الفساد المالي، وانا باقي النسبة والمتمثلة في 99.99% من التأثير ترجع إلى متغيرات وأبعاد أخرى لم تذكر في هذا النموذج، كما بلغ معامل الإرتباط R=0.037أي دلالة على وجود علاقة ضعيفة سالبة بين المتغيرين، أي وجود إرتباط سالب بين الحوكمة والفساد المالي، كما تشير قيمة F إلى عدم ملائمة خط الإنحدار للعلاقة بين المتغيرين و التي تحمل معنوية ذات مستوى ثقة بلغت 0.845، وهو ما يدل على عدم قبول النموذج بصفة عامة، أي أن ليس له دلالة إحصائية كلية للنموذج.

كما نلاحظ أن قيمة الثابت B0 بلغت (2.91)، أما قيمة B2 التي تمثل معامل الانحدار للحوكمة على الفساد المالي فقد بلغ قيمة (0.049-)، وهذا يعني أن التغيير متغير الحوكمة بوحدة واحدة يؤدي الى التغيير في متغير الفساد المالي بقيمة 0.049، لكن في الإتجاه المعاكس ومن خلال هذه المعطيات يمكن تمثيل نموذج الإنحدار كما يلي:

$$Y2=2.91-0.049X$$

Y2: المتغير التابع الثاني (الفساد المالي)

X: المتغير المستقل (الحوكمة)

من خلال نتائج الإختبار التي يوضحها الجدول السابق، فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية H0 لأن المعنوية أكبر من 0.05 والتي تقدر ب 0.845 ورفض الفرضية البديلة H1،

ومن هنا نقول أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الفساد المالي والحوكمة.

ومن خلال ما سبق نستنتج:

- من خلال معامل التحديد للحوكمة في مكافحة الفساد المالي نستنتج وجود أثر للحوكمة في مكافحة الفساد المالي وذلك لأنه توجد علاقة تأثر وتأثير بين هاذين المتغيرين، أي كلما كانت هناك حوكمة ورشادة أكثر كلما قل ونقص الفساد المالي، **ومنه نقبل ونؤكد صحة الفرضية الثانية؛**
- نستنتج من معامل الإرتباط للحوكمة على الفساد الاداري والبالغ 0.1% أن هناك علاقة إرتباطية بين هاذين المتغيرين كما يتضح لنا من الإشارة السالبة لمعامل الحوكمة (0.049−) أنه يوجد إرتباط سلبي للحوكمة على الفساد المالي وذلك لأنه هناك علاقة عكسية بين المتغيرين كلما زاد متغير الحوكمة بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى التقليل من الفساد المالي ب0.049 وحدة. **ومنه نقبل ونؤكد صحة الفرضية الفرعية الرابعة.**

الخلاصة

في هذا فصل بعدما قمنا بتوزيع استبيان ومعالجة ببرنامج حزمة احصائية spss، وجدنا أن الصدقة وثبات الإستبيان هو 0.876 وكذلك تتبع العينة توزيع الطبيعي.

أيضا بالنسبة لتحليل البيانات شخصية وجدنا أن معظم الموظفين من الجنس الذكر، والسن يتراوح أعمارهم مابين 30 و 40، ووجدنا أن الأغلبية لديهم مستوى ليسانس، وأيضا معظم الموظفين مدة خدمتهم مابين 10 إلى 15سنة.

أما بالنسبة لمحاور الاستبيان عند محور حوكمة وجدنا أن أغلبية عبارات إجابتها محايد وعند محور الفساد المالي والإداري وجدنا أغلبية العبارات غير موافق، كذلك تم اختبار الفرضيات الرئسية والفرعية وجدنا صحة الفرضيات الرئيسية والفرعية.

الخاتمة العامـــــة

خاتمة عامة

إن حوكمة الشركات هي حل أمثل وصحيح من أجل التخلص ومكافحة من الفساد المالي والإداري داخل مؤسسات مثل تطبيق الإفصاح والشفافية وهذا يؤذي إلى تجنب ووقاية من حدوث مشاكل له تجعلها عاجيز عن تحقيق أهدافها.

أولا: الإجابة عن الإشكالية

عن طريق الدراسة التي قمنا بها في هذا الميدان من أجل محاولة اجابة عن اشكالية وهي تأثير حوكمة على مكافحة الفساد المالي الإداري؟ ، وموافقة أو نفي الفرضيات التي قمنا بصياغتها، نعرض المحتوى التالي خاتمة لهذا البحث وهو نفي وتأكيد على صحة الفرضيات، نتائج الدراسة نظريا وتطبيقه، والإقتراحات.

ثانيا: نفي و تأكيد صحة فرضيات

- ✓ بالنسبة فرضية رأسية أولى " يوجد أثر ايجابي للحوكمة في مكافحة الفساد المالي والإداري : " أكدت الدراسة على صحة الفرضية الرأسية أولى؛
- ✓ بالنسبة فرضية فرعية أول "يوجد أثر ايجابي للحوكمة مكافحة الفساد المالي "أكدت دارسة على صحة الفرعية الأولى؛
- ✓ بالنسبة فرضية فرعية الثانية " يوجد أثر ايجابي للحوكمة في مكافحة الفساد الإداري " أكدت الدراسة على صحة الفرضية الفرعية الثانية؛
- ✓ بالنسبة فرضية رأسية الثانية " يوجد ارتباط سلبي الحوكمة والفساد الإداري والمالي " أكدت الدراسة على صحة الفرضية الرأسية؛
- ✓ بالنسبة فرضية فرعية الثالث " يوجد ارتباط سلبي بين الحوكمة الفساد المالي " أكدت الدراسة على صحة الفرضية الفرعية الثالث؛
- ✓ بالنسبة فرضية فرعية الرابعة" يوجد ارتباط سلبي بين الحوكمة الفساد الإداري" أكدت الدراسة على صحة الفرضية الفرعية الرابعة.

ثالثا : نتائج الدارسة

أ) النتائج النظرية

- إن بروز حوكمة الشركات يرجع إلى مشاكل التي وقعت لشركات في عديد من دول العالم؛
- لا يوجد تعريف دقيق لحوكمة الشركات؛
- يعد كل من الإنظباط ، الإلتزام من ضمن خصائص حوكمة الشركات؛
- تهدف حوكمة الشركات إلى الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء؛
- للحوكمة الشركات أهمية على عدة مستويات؛

- يعد مبدأ الإفصاح والشفافية أحد مبادئ حوكمة الشركات؛
- تطبيق حوكمة الشركات يؤذي إلى ظمان حقوق أطراف متعلق بشركة؛
- الفساد هو معضلة عويصة التي حصلت في كل العصور؛
- من أخطر الفساد هو الفساد المالي والإداري؛
- إن الرشوة والمحسوبية ومحاباة من الإنحرافات الفساد المالي والإداري؛
- إن الفساد مالي والإداري له تأثيرات على جوانب عديده مثل الإستثمار ، إنهيار قيم أخلاقية ، ضعف استقرار سياسي ، إعاقة الأجهزة الرقابية؛
- عن طريق آليات حوكمة الشركات داخلية وخارجية يمكن الكبح من الفساد المالي والإداري في الشركات.

ب) النتائج التطبيقة

- توجد ممارسة رشيدة لسلطاتها الإدارية في مؤسسة؛
- وجود شفافية في القوائم مالية؛
- لا توجد استقلالية في إتخاد قرارات داخل مؤسسة؛
- يتم عمل بمبادئ الشفافية؛
- يتم الإفصاح عن الإستثمارية ومركز المالي؛
- يثم الإفصاح عن النتائج التشغيل الخاصة بالشركة؛
- لا يقوم موظف بالإفشاء أسرار العمل؛
- لا يسعى إلى امتلاك مال العام؛
- لا يتعملون موظفين بقبول الرشاوي واستخدام الوظيفة في تحقيق مصالح الشخصية؛
- كل ما كانت الحوكمة تناقص الفساد؛
- وجود علاقة سلبية بين حوكمة والفساد المالي والإداري؛
- وجود علاقة سلبية بين حوكمة والفساد الإداري؛
- وجود علاقة سلبية بين حوكمة والفساد المالي.

رابعا: التوصيات

- يجب تطبيق الرقابة في مؤسسات؛
- تنفيذ المحاسبة والمساءلة في مؤسسات؛
- على أفراد مجتمع أن تكون لهم الثقافة تبليغ عن المفسدين؛
- يجب على موظف أن يلتزم بالأخلاقيات المهنة؛
- يجب تحسيس مؤسسات جزائرية بتبني حوكمة الشركات؛

خاتمة عامة

- على مؤسسات جزائرية مهما كان مجال التي تنشط فيه أن تطبق الشفافية في كل أشياء؛
- إعادة نظر في قيمة أجور الموظفين؛
- خلق مناصب شغل وبتالي محاربة البطالة التي بدوره كانت من احد العوامل الفساد المالي والإداري.

قائمة المراجـــع

قائمة المراجع:

❖ **الكتب:**

- جون سوليفان، وآخرون. (2003). (الإصدار 3). (سمير كريم، المترجمون) واشنطن، و.م.أ: مركز المشروعات الدولية الخاصة.
- رفيق يونس المصري. (2012). الفساد لماذا لانحاربه، ط1 دار الساقي، بيروت، لبنان.
- سمي النير. (2009). *الفقر والفساد في العالم العربي*. دار الساقي، بيروت، لبنان.
- صلاح الدين فهمي محمود. (1994). *الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية*. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- طارق عبد العال حماد. (2005). حوكمة الشركات: المفاهيم – المبادئ– التجارب تطبيقات الحوكمة في المصارف.
- عبد الله أحمد المصراتي. (2011). الفساد لاإداري: نحو نظرية في علم الإجتماع الجريمة والانحراف الاجتماعي، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر
- عدنان بن حيدر بن درويش. (2007). حوكمة الشركات و دور مجلس الإدارة. *اتحاد المصارف العربية*.
- علي عبد الصمد عمر. (2017). *حوكمة المؤسسات بين المحاسبة المالية والتدقيق المحاسبي*. الجزائر، الجزائر: دار هومة.
- كينيث أ . جون نوفسنجر ، ديرك ج. موهر كيم. (2010). *حوكمة الشركة*. (محمد عبد الفتاح العشماوي ، غريب جبر غنام، المترجمون) الرياض، السعودية: دار المريخ.
- محمد جمعة عبدو. (2018). الفساد أسبابه– ظواهره– آثاره– الوقاية منه، الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا.
- محمود محمد معابرة. (2011). الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية– دراسة مقارنة بالقانون الإداري، ط 1، مكاتب دار الثقافة للتصميم والانتاج، عمان، الأردن.
- مدحت محمد محمود أبو النصر. (2015). *الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة*. المجموعة العربية للتدرب والنشر.
- مصطفى يوسف كافي. (2016). *الاعلام والفساد الاداري والمالي*. دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

قائمة المراجع:

❖ **مجلات:**

- أحمد، شريهان ممدوح حسن.(دون سنة).جهود مكافحة الفساد الإداري و المالي في المملكة العربية السعودية.**المجلة القانونية**. جامعة الشقراء.المجلد08.العدد32.
- أم خليفة، بلبركاني.(دون سنة).أليات الحوكمة في المؤسسات الإقتصادية.**مجلة التنظيم و العمل**. (دون مجاد).العدد05.
- أمين بن عواق ، شرف الدين.(2015).تطبيق حوكمة الشركات و دورها في محاربة الفساد المالي و الإداري–تجارب دولية رائدة–.**مجلة الباحث الإقتصادي**. جامعة سطيف.المجلد13.العدد03
- بن يوسف خلف الله ، كمال زيتوني .(2019).دور أليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسة الإقتصادية.**مجلة جديد الإقتصاد**. جامعة محمد بوضياف المسيلة و المركز الجامعي أفلو.المجلد14.العدد01.
- حفناوي ، أمال.(2019).العوامل المؤدية للفساد الإداري و المالي و مؤشرات قياسه عالمياً.**مجلة إيليزا للبحوث و الدراسات**. جامعة العربي التبسي .المجلد04.العدد01.
- خالد لحمر،سيد أحمد صمود.(2020).دور حوكمة الشركات في تطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية إتجاه المساهمين.**مجلة الدراسات الحقوقية**.جامعة الجيلالي يابس. المجلد07.العدد02.
- د/الشلفان ، عادل بن أحمد.(2021).دور الحوكمة و الشفافية في الحد من الفساد الإداري.**المجلة العربية للإدارة**. كلية الملك خالد العسكرية.المجلد41.العدد02
- د/صبرينة كردودي ، د/عتيقة وصاف.(2016).الوقاية من الفساد المالي و الإداري من منظر الفكر الإسلامي(مشكلة الإثراء غير المشروع لموظف القطاع العمومي).**مجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الإقتصادية**. جامعة محمد خيضر.(دون المجلد).العدد07
- د/فلاق علي ، د/مريم طبني.(2015). دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد المالي و الإداري و تحقيق التنمية الإقتصادية . **مجلة الإقتصاد و التنمية**. جامعة المدية ، جامعة بسكرة .(دون مجلد).العدد04
- رشوان ، عبد الرحمن محمد سليمان.(2017).تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات و حوكمة تكنولوجيا المعلومات و أثرها على زيادة جودة المعلومات المحاسبية.**مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية**. الكلية الجامعية للعلوم و التكنولوجيا.(دون المجلد).العدد08

قائمة المراجع:

- سحر محمد أنور صالح جاد. (د.س). أثر فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 31، العدد 4
- سعيد قاسم علوان ،أحمد سهاد عادل.(2014).الفساد الإداري و المالي(المفهوم–الأسباب–الأثار–وسائل المكافحة).**مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية**. جامعة تكريت.المجلد06.العدد18.
- سليمان بوفاسة، الرشيد سعيداني.(2015).لجنة التدقيق كمدخل لتفعيل الحوكمة و رفع جودة التدقيق في المؤسسة.**المجلة الجزائرية للإقتصاد و المالية**. جامعة المدية، جامعة خميس مليانة.(دون المجلد).العدد03.
- شرقي ، منصف.(2018).تجارب دولية في مكافحة الفساد الإداري.**مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية**. جامعة عبد الحميد مهري.(دون مجلد).العدد49.
- الشريف،حسن محمد العربي.(2020).دور حوكمة الشركات في مكافحة الفساد الإداري و المالي . **مجلة دراسات الإنسان و المجتمع**. كلية العلوم التقنية مصراتة.(دون المجلد).(دون العدد).
- عبد القادر خريبش ، أمنة بن قبي .(2015).دراسة سوسيولوجية لظاهرة الفساد الإداري.**مجلة الدراسات و البحوث الإجتماعية**. جامعة الشهيد حمة لخضر.(دون مجلد).العدد11.
- علون محمد لمين.(2019).مساهمة أليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.**مجلة نور للدراسات الإقتصادية**.جامعة علي لونيسي البليدة2.المجلد05.العدد08.
- العنزي ، سعد.(2017).محاولة جادة لتأطير نظرية أصحاب المصالح في دراسات إدارة الأعمال.**مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية**. جامعة بغداد.المجلد13.العدد48.
- فاطيمة بوداو،نسيمة بحوص.(2021).أثر أخلاقيات المهنة في مكافحة الفساد الإداري–دراسة حالة خزينة ولاية تيارت–.**مجلة الدراسات التجارية و الإقتصادية المعاصرة**.جامعة تيسمسيلت.المجلد04.العدد02.
- مراد ، سكاك .(2019).الفساد المالي و الإداري و أليات مكافحته مع الإشارة إلى حالة الجزائر.**مجلة التمويل و الإستثمار و التنمية المستدامة**. جامعة فرحات عباس.المجلد04.العدد02.
- نصيرة بركنو ، .الحبيب ثابتي.(2019).دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري:حالة الجزائر.**مجلة بحوث الإدارة و الإقتصاد**. جامعة معسكر.المجلد01 ، العدد02.

قائمة المراجع:

- نمديلي بشرى ، كروش صلاح الدين .(2021).دراسة تقييمية لحوكمة الشركات في الجزائر من خلال بعض التجارب العالمية.**مجلة دراسات في الإقتصاد و إدارة الأعمال**. المركز الجامعي عبد الحميد بوصوف.المجلد04.العدد01

❖ **رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه:**

- أحمد طلحة. (2012). *أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك*. جامعة عمار ثليجي بالأغواط، كليةالعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- إلهام سنوساوي. (2016). *أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية وحوكمة المؤسسات*. جامعة فرحات عباس سطبف 1 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.
- حاتم رياض مصطفى أصلان. (2015). *مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف التلاعب والغش بالتقارير المالية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية بفلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل*. الجامعة الإسلامية –غزة–، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل.
- عبود كاظم الفتلي. (2009). الفساد الإداري والمالي وآثاره الإقتصادية والإجتماعية في بلدان مختارة، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الإقتصاد، العراق
- عمر يوسف عبد الله الحياري. (2017). *أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير في المحاسبة*. جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم المحاسبة والتمويل.
- كنزة براهمة. (2014). *دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات دراسة حالة مؤسسة المحركات EMO، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير*. الجزائر: قسم علوم التسيير تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2.
- سعيد محمد حسين.(2019). **وسائل القانون الدولي لمكافحة جرائم الفساد:** *رسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في القانون العام*.جامعة الشرق الأوسط.

قائمة المراجع:

- مجبور فايزة. (2015). إصلاح الدولة ومكافحة الفساد في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع التنظيم والسياسات العامة، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو
- نسرين كرمية. (2010). *أثر الالتزام الأخلاقي للمراجعين على تفعيل حوكمة الشركات: دراسة استبيانية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق.* جامعة الجزائر 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية.
- بشار محيسن حسن الإمارة. (2012). دور السلطة التشريعية في مكافحة الفساد الوظيفي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون العام، جامعة النهرين، كلية الحقوق، العراق
- الأمين العربي محمد شحط. (2019). السياسة الجنائية لمكافحة الفساد في التشريع الجوائري والاتفتقيات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الجنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران.
- أمينة فداوي. (2014). *دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية: دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF 250، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث.* جامعة باجي مختار بعنابة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية.
- بن عمر محمد البشير .(2017).**دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة:** دراسة حالة مجمع صيدال،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير .تخصص مالية المؤسسة.جامعة قاصدي مرباح–ورقلة–الجزائر.
- بن عودة حورية. (2016). الفساد وبليات مكافحته في إطار الاتفاقيات الدولية والقانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، جامعة الجيلالي اليابس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سيدي بلعباس.
- بوالزليفة ناصر. (2013). دور حوكمة الشركات الصناية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستيلر في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم القتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، سطيف.

قائمة المراجع:

- بوبكر عميروش. (2019). *مدى تاثير حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية: دراسة استطلاعية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- بوجادي صليحة.(2018). آليات مكافحة الفساد المالي والإداري بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإسلامية، تخصص شريعة وقانون، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، كلية العلوم الإسلامية، باتنة.
- بن شهيدة فضيلة.(2017).**دور التدقيق الخارجي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات:** دراسة حالة الجزائر،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في التدقيق و النظام المحاسبي المالي.قسم العلوم المالية و المحاسبة.جامعة عبد الحميد بن باديس–مستغانم–الجزائر.
- خالد عيادة نزال عليمات. (2015). *انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الأردن). أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3.
- خرخاش جميلة. (2018). اثر تطبيق حوكمة الشركات في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية لدة البنوك التجارية الجزائرية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم القتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، المسيلة.
- خليصة مجيلي. (2018). *دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية: دراسة تطبيقية على بعض الشركات بولاية سطيف، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص مالية وتدقيق*. جامعة فرحات عباس بسطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية.
- دلال العابدي. (2016). *حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية. دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة*. جامعة محمد خيضر –بسكرة–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية.
- ريم عمري. (2017). *الحوكمة المصرفية ودورها في مواجهة الأزمات المالية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص: مالية وبنوك*. جامعة

قائمة المراجع:

العربي بن مهيدي بأم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.

- عبد العالي حاحة. (2013). *الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون عام.* الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية.قسم الحقوق.
- عبد القادر بلهادي. (2019). *أثر ثقافة المؤسسة على تفعيل حوكمة المؤسسات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص اقتصاد منظمات.* جامعة جيلالي اليابس بسيدي بلعباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.
- عقبة قطاف. (2019). *دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة: شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسة.* جامعة محمد خيضر ببسكرة، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.
- مالطي سناء. (2020). جودة التدقيق الخارجي وآليات حوكمة الشركات: دراسة ميدانية في السياق الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تدقيق مالي ومحاسبي، جامعة الجيلالي اليابس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سيدي بلعباس.
- نوارة إيمان. (2019). أهمية تطبيق الإدارة على أساس الأنشطة ABM ودورها في تعزيز حركة المؤسسات الإقتصادية، دراسة إستكشافية على مجموعة مؤسسات اقتصادية جزائرية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة اكلي محند أولحاج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البويرة
- نورة محمدي. (2018). *أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات المساهمة العاملة في الجزائر خلال الفترة (2009-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية.* جامعة قاصدي مرباح بورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.
- يزيد بن صوشة. (2020). *دور إرساء مبادئ حوكمة الشركات في توجيه السياسة المالية للمؤسسات: دراسة عينة من المؤسسات، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على دكتوراه*

قائمة المراجع:

الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة. جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

❖ الندوات:

- ساعد بن فرحان. بعض مبادئ و أليات الحوكمة في شركات التأمين –مقارنة بين شركة التأمين و إعادة التأمين caar و شركة axa للتأمين .مداخلة مقدمة ضمن الندوة الذي نظمته كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس جامعة سطيف مؤسسات التأمين التكافلي و التأمين التقليدي بين الأسس النظرية و التجربة التطبيقية.خلال فترة26/25 أفريل2011

❖ الملتقيات:

- د/بروش زين الدين و دهيمي جابر، دور أليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي و الإداري. مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الذي نظمته كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر ولاية بسكرة تحت عنوان حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي و الإداري.خلال يومي06-07ماي2012.
- د/حامد نور الدين و ساسي فطيمة، دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي و الإداري للقطاع الخاص الجزائري. مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الذي نظمته كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر ولاية بسكرة تحت عنوان حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي و الإداري.خلال يومي06-07ماي2012.
- د/حساني رقية و أخرين،أليات حوكمة الشركات و دورها في الحد من الفساد المالي و الإداري. مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الذي نظمته كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر ولاية بسكرة تحت عنوان حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي و الإداري.خلال يومي06-07ماي2012.
- د/حوحو حسينة و دبابيش رفيعة ،الإجراءات المتخذة لمكافحة الفساد المالي و الإداري في برنامج الدعم الفلاحي. مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الذي نظمته كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر ولاية بسكرة تحت عنوان حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي و الإداري.خلال يومي06-07ماي2012.
- د/عاتي يمينة،الفساد الإداري و المالي مفاهيمه،أسبابه و أشكاله و أثاره على التنمية الإقتصادية. مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الذي نظمته كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم

قائمة المراجع:

التسيير .قسم العلوم التجارية. جامعة 08ماي1945 قالمة تحت عنوان: الفساد و تأثيره على التنمية الإقتصادية.خلال يومي24و 25 أفريل2018.

- د/عبد الرزاق خليل و عبدي نعيمة. ،معالجة الفساد الإداري و المالي بين أسس الإقتصاد الإسلامي و الحكم الراشد'دراسة تحليلية من منظور التنمية المستدامة'. مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الذي نذمته جامعة قالمة تحت عنوان مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي.خلال يومي 03-04 ديسمبر 2012.
- د/عزيزة بن سمينة و طبني مريم،حوكمة الشركات و دورها في تفعيل نظام الرقابة على شركات التأمين. مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي السابع الذي نظمته كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف حول: الصناعة التأمينية، الواقع العملي و أفاق التطوير-تجارب الدول.خلال يومي03-04ديسمبر 2012.
- صوفي إيمان و قوراري مريم، أخلاقيات العمل كأداة للحد من ظاهرة الفساد الإداري في الدول النامية. مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الذي نظمته كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر ولاية بسكرة تحت عنوان حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي و الإداري.خلال يومي06-07ماي2012.
- فريد عبة و مريم طبني. دور مبادئ حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي و الإداري. مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الذي نظمته كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر ولاية بسكرة تحت عنوان حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي و الإداري.خلال يومي06-07ماي2012.

الملاحـــــــق

الملحق (1)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة سعيدة الدكتور مولاي طاهر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير

التخصص: إدارة أعمال

السنة : الثانية ماستر

استبيان

أخي الكريم أختي الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد:

يسرني أن أقدم لكم هذا الاستبيان الخاص بمذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر بقسم علوم التسيير تخصص إدارة أعمال تحت عنوان :"**دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد**".

أرجو قراءته بعناية، ثم التفضل بالإجابة على الأسئلة الواردة فيه بكل دقة وموضوعية من خلال وضع العلامة (X) أمام الاختيار الذي يتفق مع إجابتكم، والتي سيكون لها أثر كبير للوصول إلى نتائج صادقة ومفيدة، مع العلم بأن إجابتكم والمعلومات التي تدلون بها سوف تتعامل بسرية ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي.

وإنني أشكركم على ما تبذلونه من جهد ووقت في هذا الاستبيان أتمنى لكم التوفيق.

البيانات الشخصية

1. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
2. السن: أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة ☐

من 40 إلى 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐

3. المستوى التعليمي :

متوسط ☐ ثانوي ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐

4. مدة الخدمة :

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐

من 10 إلى 15 سنة ☐ من 15 إلى 20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

****

ضـع عـــلامة (X) أمام كل خيار حسب درجة موافقتك

المحور الأول: الحوكمة

الرقم	الموضـــــــــــــوع: الحوكمة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يتم استخدام طرق فعالة في التسيير داخل الشركة.					
02	يوجد ممارسة رشيدة لسلطات الإدارة.					
03	تتم الرقابة على أداء الإدارة.					
04	يتم العمل بمبادئ الشفافية والمساءلة.					
05	يتم تحقيق الأهداف وفقا لمعايير النزاهة والشفافية.					
06	يوجد الالتزام والانضباط الذاتي في الشركة.					
07	يتم الالتزام بالقوانين في الشركة.					
08	توجد شفافية ووضوح في القوائم المالية.					
09	يتم الإفصاح عن المركز المالي.					
10	يتم الإفصاح عن النتائج الاستثمارية.					
11	يوجد إفصاح عن نتائج التشغيل الخاصة بالشركة.					

12	توجد موثوقية معلومات في الشركة.					
13	يوجد تقييم وتقدير للقرارات التسييرية.					
14	يوجد اهتمام بحصة الشركة في السوق.					
15	يتم ذكر عدد العمال.					
16	يوجد تدعيم للإفصاح الإلكتروني في الشركة.					
17	يتم تطبيق النزاهة والموضوعية داخل الشركة.					
18	يتم استخدام النظم الرقابية المتطورة.					
19	يوجد مصداقية في المعلومات المالية.					
20	يوجد استقلالية في اتخاذ القرارات.					

المحور الثاني: الفساد المالي و الإداري

الرقم	الموضـــــــــــــوع: الفساد المالي والإداري	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يقوم الموظف بمخالفة القواعد و الأحكام المالية المنصوص عليها.					
02	يؤدي الإهمال و التقصير إلى ضياع الحق المالي للدولة.					
03	يوجد في الشركة موظف يمتنع عن أداء عمله.					
04	يحدث في الشركة عدم الالتزام بمواعيد العمل.					
05	يقوم الموظف بعدم طاعة رؤساءه.					
06	يقوم الموظف بإفشاء أسرار العمل.					
07	يوجد موظف لا يتعاون مع زملائه.					
08	يؤدي الفعل اللاأخلاقي من الموظف إلى عدم احترام الوظيفة.					
09	يقوم الموظف بمنح خدمات إلى أقاربه بصورة غير موضوعية.					
10	يوجد موظفون غير مؤهلين لمستوى الوظيفة التي يعملون فيها.					
11	يقوم بعض الموظفين بالحصول على تبادل المصالح باستخدام الوساطة.					

12	يأخذ الموظف المال نظير أداء الخدمة دون أن يكون له الحق في أخذه.					
13	يسعى الموظف إلى امتلاك المال العام.					

الملحق (02)

Fiabilité

Remarques

Sortie obtenue		05-AUG-2022 23:32:47
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données3
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	30
	Entrée de la matrice	
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
Syntaxe		RELIABILITY /VARIABLES=x1 x2 x3 x4 x5 x6 x7 x8 x9 x10 x11 x12 x13 x14 x15 x16 x17 x18 x19 x20 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,03
	Temps écoulé	00:00:00,03

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	30	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	30	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,932	20

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=y1 y2 y3 y4 y5 y6 y7 y8 y9 y10 y11 y12 y13
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

Remarques

Sortie obtenue		05-AUG-2022 23:33:36
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données3
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	30
	Entrée de la matrice	

Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
Syntaxe		RELIABILITY /VARIABLES=y1 y2 y3 y4 y5 y6 y7 y8 y9 y10 y11 y12 y13 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,23

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	30	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	30	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,901	13

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=y1 y2 y3 y4 y5 y6 y7 y8 y9 y10 y11 y12 y13 x1 x2 x3 x4
x5 x6 x7 x8 x9 x10 x11 x12 x13
    x14 x15 x16 x17 x18 x19 x20
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

Remarques

Sortie obtenue		05-AUG-2022 23:36:21
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données3
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	30
	Entrée de la matrice	
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
Syntaxe		RELIABILITY /VARIABLES=y1 y2 y3 y4 y5 y6 y7 y8 y9 y10 y11 y12 y13 x1 x2 x3 x4 x5 x6 x7 x8 x9 x10 x11 x12 x13 x14 x15 x16 x17 x18 x19 x20 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,02

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	30	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	30	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,876	33

```
COMPUTE
x=(x1+x2+x3+x4+x5+x6+x7+x8+x9+x10+x11+x12+x13+x14+x15+x16+x17+x18+x19
+x20)/20.
EXECUTE.
COMPUTE y=(y1+y2+y3+y4+y5+y6+y7+y8+y9+y10+y11+y12+y13)/13.
EXECUTE.
FREQUENCIES VARIABLES=x y
  /STATISTICS=SKEWNESS SESKEW KURTOSIS SEKURT
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Fréquences

Remarques

Sortie obtenue		05-AUG-2022 23:47:00
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données3
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	30
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.

	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
Syntaxe		FREQUENCIES VARIABLES=x y /STATISTICS=SKEWNESS SESKEW KURTOSIS SEKURT /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,02

Statistiques

		x	y
N	Valide	30	30
	Manquant	0	0
Asymétrie		-,623	,165
Erreur standard d'asymétrie		,427	,427
Kurtosis		2,967	-,108
Erreur standard de Kurtosis		,833	,833

Table de fréquences

x

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,80	1	3,3	3,3	3,3
	2,85	1	3,3	3,3	6,7
	3,20	1	3,3	3,3	10,0
	3,25	2	6,7	6,7	16,7
	3,30	1	3,3	3,3	20,0
	3,40	3	10,0	10,0	30,0
	3,45	1	3,3	3,3	33,3
	3,50	1	3,3	3,3	36,7
	3,60	1	3,3	3,3	40,0
	3,70	2	6,7	6,7	46,7
	3,85	3	10,0	10,0	56,7

	3,90	2	6,7	6,7	63,3
	3,95	4	13,3	13,3	76,7
	4,00	2	6,7	6,7	83,3
	4,25	1	3,3	3,3	86,7
	4,35	1	3,3	3,3	90,0
	4,50	1	3,3	3,3	93,3
	4,95	1	3,3	3,3	96,7
	5,00	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

y

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	1	3,3	3,3	3,3
	1,46	1	3,3	3,3	6,7
	1,77	2	6,7	6,7	13,3
	1,85	1	3,3	3,3	16,7
	2,15	2	6,7	6,7	23,3
	2,23	2	6,7	6,7	30,0
	2,31	1	3,3	3,3	33,3
	2,38	2	6,7	6,7	40,0
	2,46	3	10,0	10,0	50,0
	2,54	1	3,3	3,3	53,3
	2,92	1	3,3	3,3	56,7
	3,00	3	10,0	10,0	66,7
	3,15	2	6,7	6,7	73,3
	3,23	1	3,3	3,3	76,7
	3,46	2	6,7	6,7	83,3
	3,69	1	3,3	3,3	86,7
	3,77	2	6,7	6,7	93,3
	3,92	1	3,3	3,3	96,7
	4,62	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

```
FREQUENCIES VARIABLES=الجنس السن المستوى التعليمي.مدة الخدمة
  /PIECHART FREQ
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Fréquences

Remarques

Sortie obtenue		05-AUG-2022 23:59:58
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données3
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	30
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
Syntaxe		FREQUENCIES VARIABLES=السن الجنس الخدمة.مدة التعليمي.المستوى /PIECHART FREQ /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:04,83
	Temps écoulé	00:00:05,39

Statistiques

		الجنس	السن	التعليمي.المستوى	الخدمة.مدة
N	Valide	30	30	30	30
	Manquant	0	0	0	0

Table de fréquences

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	19	63,3	63,3	63,3
	أنثى	11	36,7	36,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

السن

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنة 30 من أقل	2	6,7	6,7	6,7
	سنة 40 إلى 30 من	17	56,7	56,7	63,3
	سنة 50 إلى 40 من	9	30,0	30,0	93,3
	سنة 50 من أكثر	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

التعليمي.المستوى

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	6	20,0	20,0	20,0
	ليسانس	13	43,3	43,3	63,3
	ماستر	11	36,7	36,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الخدمة.مدة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 5 من أقل	2	6,7	6,7	6,7
	سنوات 10 إلى 5 من	7	23,3	23,3	30,0
	سنة 15 إلى 10 من	13	43,3	43,3	73,3
	سنة 20 إلى 15 من	7	23,3	23,3	96,7
	سنة 20 من أكثر	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

```
FREQUENCIES VARIABLES=x1 x2 x3 x4 x5 x6 x7 x8 x9 x10 x11 x12 x13 x14
x15 x16 x17 x18 x19 x20
  /STATISTICS=STDDEV MEAN
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Fréquences

Remarques

Sortie obtenue		06-AUG-2022 22:05:44
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données3
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	30
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
Syntaxe		FREQUENCIES VARIABLES=x1 x2 x3 x4 x5 x6 x7 x8 x9 x10 x11 x12 x13 x14 x15 x16 x17 x18 x19 x20 /STATISTICS=STDDEV MEAN /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,06
	Temps écoulé	00:00:00,20

		x1	x2	x3	x4	x5	x6	x7
N	Valide	30	30	30	30	30	30	

	Manquant	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3,9000	3,7000	3,9000	3,7333	3,7000	3,8333
Ecart type		,75886	,70221	,92289	,90719	,87691	,94989

Table de fréquences

x1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	2	6,7	6,7	6,7
	محايد	4	13,3	13,3	20,0
	موافق	19	63,3	63,3	83,3
	بشدة موافق	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

x2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	1	3,3	3,3	3,3
	محايد	10	33,3	33,3	36,7
	موافق	16	53,3	53,3	90,0
	بشدة موافق	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

x3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	1	3,3	3,3	3,3
	موافق غير	2	6,7	6,7	10,0
	محايد	2	6,7	6,7	16,7
	موافق	19	63,3	63,3	80,0
	بشدة موافق	6	20,0	20,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

x4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	4	13,3	13,3	13,3
	محايد	5	16,7	16,7	30,0
	موافق	16	53,3	53,3	83,3
	بشدة موافق	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

x5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	3	10,0	10,0	10,0
	محايد	8	26,7	26,7	36,7
	موافق	14	46,7	46,7	83,3
	بشدة موافق	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

x6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	1	3,3	3,3	3,3
	موافق غير	1	3,3	3,3	6,7
	محايد	7	23,3	23,3	30,0
	موافق	14	46,7	46,7	76,7
	بشدة موافق	7	23,3	23,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

x7

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	4	13,3	13,3	13,3
	موافق	18	60,0	60,0	73,3
	بشدة موافق	8	26,7	26,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

x8

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	1	3,3	3,3	3,3
	محايد	7	23,3	23,3	26,7
	موافق	14	46,7	46,7	73,3
	بشدة موافق	8	26,7	26,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

x9

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	2	6,7	6,7	6,7
	موافق غير	2	6,7	6,7	13,3
	محايد	10	33,3	33,3	46,7
	موافق	11	36,7	36,7	83,3
	بشدة موافق	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

x10

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	1	3,3	3,3	3,3
	موافق غير	2	6,7	6,7	10,0
	محايد	6	20,0	20,0	30,0
	موافق	16	53,3	53,3	83,3
	بشدة موافق	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

x11

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	1	3,3	3,3	3,3
	موافق غير	3	10,0	10,0	13,3
	محايد	4	13,3	13,3	26,7
	موافق	18	60,0	60,0	86,7

	بشدة موافق	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

x12

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	1	3,3	3,3	3,3
	محايد	2	6,7	6,7	10,0
	موافق	22	73,3	73,3	83,3
	بشدة موافق	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

x13

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	2	6,7	6,7	6,7
	موافق غير	3	10,0	10,0	16,7
	محايد	7	23,3	23,3	40,0
	موافق	15	50,0	50,0	90,0
	بشدة موافق	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

x14

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	1	3,3	3,3	3,3
	موافق غير	2	6,7	6,7	10,0
	محايد	8	26,7	26,7	36,7
	موافق	12	40,0	40,0	76,7
	بشدة موافق	7	23,3	23,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

x15

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	1	3,3	3,3	3,3

	محايد	6	20,0	20,0	23,3
	موافق	13	43,3	43,3	66,7
	بشدة موافق	10	33,3	33,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

x16

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	4	13,3	13,3	13,3
	محايد	5	16,7	16,7	30,0
	موافق	15	50,0	50,0	80,0
	بشدة موافق	6	20,0	20,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

x17

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	1	3,3	3,3	3,3
	موافق غير	2	6,7	6,7	10,0
	محايد	12	40,0	40,0	50,0
	موافق	12	40,0	40,0	90,0
	بشدة موافق	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

x18

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	1	3,3	3,3	3,3
	موافق غير	4	13,3	13,3	16,7
	محايد	10	33,3	33,3	50,0
	موافق	9	30,0	30,0	80,0
	بشدة موافق	6	20,0	20,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

x19

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	2	6,7	6,7	6,7
	موافق غير	2	6,7	6,7	13,3
	محايد	4	13,3	13,3	26,7
	موافق	17	56,7	56,7	83,3
	بشدة موافق	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

x20

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	1	3,3	3,3	3,3
	موافق غير	5	16,7	16,7	20,0
	محايد	12	40,0	40,0	60,0
	موافق	10	33,3	33,3	93,3
	بشدة موافق	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

```
FREQUENCIES VARIABLES=y1 y2 y3 y4 y5 y6 y7 y8 y9 y10 y11 y12 y13
  /STATISTICS=STDDEV MEAN
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Fréquences

Remarques

Sortie obtenue		06-AUG-2022 22:25:02
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données3
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	30

Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
Syntaxe		FREQUENCIES VARIABLES=y1 y2 y3 y4 y5 y6 y7 y8 y9 y10 y11 y12 y13 /STATISTICS=STDDEV MEAN /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,05
	Temps écoulé	00:00:00,05

Statistiques

		y1	y2	y3	y4	y5	y6	y7
N	Valide	30	30	30	30	30	30	
	Manquant	0	0	0	0	0	0	
Moyenne		2,0333	3,7333	2,8333	3,1333	2,3667	2,3333	2
Ecart type		,92786	1,08066	1,39168	1,22428	1,03335	1,06134	1,

Table de fréquences

y1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	10	33,3	33,3	33,3
	موافق غير	11	36,7	36,7	70,0
	محايد	7	23,3	23,3	93,3
	موافق	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

y2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	2	6,7	6,7	6,7
	موافق غير	1	3,3	3,3	10,0
	محايد	7	23,3	23,3	33,3
	موافق	13	43,3	43,3	76,7
	بشدة موافق	7	23,3	23,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

y3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	6	20,0	20,0	20,0
	موافق غير	9	30,0	30,0	50,0
	محايد	3	10,0	10,0	60,0
	موافق	8	26,7	26,7	86,7
	بشدة موافق	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

y4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	4	13,3	13,3	13,3
	موافق غير	6	20,0	20,0	33,3
	محايد	4	13,3	13,3	46,7
	موافق	14	46,7	46,7	93,3
	بشدة موافق	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

y5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	6	20,0	20,0	20,0
	موافق غير	12	40,0	40,0	60,0
	محايد	8	26,7	26,7	86,7
	موافق	3	10,0	10,0	96,7
	بشدة موافق	1	3,3	3,3	100,0

	Total	30	100,0	100,0	

y6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	5	16,7	16,7	16,7
	موافق غير	16	53,3	53,3	70,0
	محايد	5	16,7	16,7	86,7
	موافق	2	6,7	6,7	93,3
	بشدة موافق	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

y7

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	6	20,0	20,0	20,0
	موافق غير	9	30,0	30,0	50,0
	محايد	4	13,3	13,3	63,3
	موافق	9	30,0	30,0	93,3
	بشدة موافق	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

y8

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	3	10,0	10,0	10,0
	موافق غير	3	10,0	10,0	20,0
	محايد	8	26,7	26,7	46,7
	موافق	11	36,7	36,7	83,3
	بشدة موافق	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

y9

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	6	20,0	20,0	20,0

	موافق غير	10	33,3	33,3	53,3
	محايد	6	20,0	20,0	73,3
	موافق	4	13,3	13,3	86,7
	بشدة موافق	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

y10

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	6	20,0	20,0	20,0
	موافق غير	6	20,0	20,0	40,0
	محايد	4	13,3	13,3	53,3
	موافق	8	26,7	26,7	80,0
	بشدة موافق	6	20,0	20,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

y11

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	7	23,3	23,3	23,3
	موافق غير	5	16,7	16,7	40,0
	محايد	7	23,3	23,3	63,3
	موافق	8	26,7	26,7	90,0
	بشدة موافق	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

y12

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	8	26,7	26,7	26,7
	موافق غير	11	36,7	36,7	63,3
	محايد	6	20,0	20,0	83,3
	موافق	3	10,0	10,0	93,3
	بشدة موافق	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

y13

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	10	33,3	33,3	33,3
	موافق غير	13	43,3	43,3	76,7
	محايد	6	20,0	20,0	96,7
	بشدة موافق	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

```
FREQUENCIES VARIABLES=x y
  /STATISTICS=STDDEV MEAN
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Fréquences

Remarques

Sortie obtenue		06-AUG-2022 22:48:08
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données3
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	30
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
Syntaxe		FREQUENCIES VARIABLES=x y /STATISTICS=STDDEV MEAN /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,03
	Temps écoulé	00:00:00,03

Statistiques

		x	y
N	Valide	30	30
	Manquant	0	0
Moyenne		3,7333	2,7256
Ecart type		,60719	,81073

Table de fréquences

x

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,80	1	3,3	3,3	3,3
	2,85	1	3,3	3,3	6,7
	3,20	1	3,3	3,3	10,0
	3,25	2	6,7	6,7	16,7
	3,30	1	3,3	3,3	20,0
	3,40	3	10,0	10,0	30,0
	3,45	1	3,3	3,3	33,3
	3,50	1	3,3	3,3	36,7
	3,60	1	3,3	3,3	40,0
	3,70	2	6,7	6,7	46,7
	3,85	3	10,0	10,0	56,7
	3,90	2	6,7	6,7	63,3
	3,95	4	13,3	13,3	76,7
	4,00	2	6,7	6,7	83,3
	4,25	1	3,3	3,3	86,7
	4,35	1	3,3	3,3	90,0
	4,50	1	3,3	3,3	93,3
	4,95	1	3,3	3,3	96,7
	5,00	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

y

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	1	3,3	3,3	3,3
	1,46	1	3,3	3,3	6,7
	1,77	2	6,7	6,7	13,3
	1,85	1	3,3	3,3	16,7
	2,15	2	6,7	6,7	23,3
	2,23	2	6,7	6,7	30,0
	2,31	1	3,3	3,3	33,3
	2,38	2	6,7	6,7	40,0
	2,46	3	10,0	10,0	50,0
	2,54	1	3,3	3,3	53,3
	2,92	1	3,3	3,3	56,7
	3,00	3	10,0	10,0	66,7
	3,15	2	6,7	6,7	73,3
	3,23	1	3,3	3,3	76,7
	3,46	2	6,7	6,7	83,3
	3,69	1	3,3	3,3	86,7
	3,77	2	6,7	6,7	93,3
	3,92	1	3,3	3,3	96,7
	4,62	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT y
  /METHOD=ENTER x.
```

Régression

Remarques

Sortie obtenue	06-AUG-2022 23:34:27
Commentaires	

Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données3
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	30
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur des observations dépourvues de valeurs manquantes dans les variables utilisées.
Syntaxe		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT y /METHOD=ENTER x.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,03
	Temps écoulé	00:00:00,09
	Mémoire requise	2100 octets
	Mémoire supplémentaire obligatoire pour les tracés résiduels	0 octets

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	x[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : y

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,087[a]	,008	-,028	,82192

a. Prédicteurs : (Constante), x

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,146	1	,146	,216	,646[b]
	de Student	18,915	28	,676		
	Total	19,061	29			

a. Variable dépendante : y

b. Prédicteurs : (Constante), x

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3,162	,950		3,327	,002
	x	-,117	,251	-,087	-,465	,646

a. Variable dépendante : y

```
COMPUTE y1=(y3+y4+y5+y6+y7+y8+y10)/7.
EXECUTE.
COMPUTE y2=(y1+y2+y9+y11+y12+y13)/6.
EXECUTE.
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT y1
  /METHOD=ENTER x.
```

Régression

Remarques

Sortie obtenue		07-AUG-2022 00:16:29
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données3

	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	30
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur des observations dépourvues de valeurs manquantes dans les variables utilisées.
Syntaxe		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT y1 /METHOD=ENTER x.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,06
	Mémoire requise	2100 octets
	Mémoire supplémentaire obligatoire pour les tracés résiduels	0 octets

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	x[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : y1

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,101[a]	,010	-,025	,94716

a. Prédicteurs : (Constante), x

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,258	1	,258	,287	,596[b]
	de Student	25,119	28	,897		
	Total	25,377	29			

a. Variable dépendante : y1

b. Prédicteurs : (Constante), x

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3,418	1,095		3,121	,004
	x	-,155	,290	-,101	-,536	,596

a. Variable dépendante : y1

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT y2
  /METHOD=ENTER x.
```

Régression

Remarques

Sortie obtenue		07-AUG-2022 22:28:54
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données3
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>

	N de lignes dans le fichier de travail	30
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur des observations dépourvues de valeurs manquantes dans les variables utilisées.
Syntaxe		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT y2 /METHOD=ENTER x.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,13
	Temps écoulé	00:00:01,13
	Mémoire requise	2100 octets
	Mémoire supplémentaire obligatoire pour les tracés résiduels	0 octets

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	x[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : y2

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,037[a]	,001	-,034	,81264

a. Prédicteurs : (Constante), x

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,026	1	,026	,039	,845[b]
	de Student	18,491	28	,660		
	Total	18,517	29			

a. Variable dépendante : y2

b. Prédicteurs : (Constante), x

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,911	,940		3,099	,004
	x	-,049	,249	-,037	-,197	,845

a. Variable dépendante : y2